الجزء الأول

ما الذي حدث لأسعار الأغذية العالمية ولماذا؟

تضخم أسعار الأغذية العالمية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨

لقد تصاعد ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية في عام ٢٠٠٦ بحيث تحوَّل إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأفضى إلى احتجاجات عنيفة بل وأدى إلى تزايد المخاوف بشأن الأمن الدولي. وربما كانت أفريقيا هي الأشد تعرُّضاً لذلك، ولكن المشكلة كانت عالمية. وأدت التقارير عن أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء في بلدان نامية كثيرة إلى دعوات إلى القيام بعمل دولي لعكس مسار الانزلاق نحو زيادة الفقر وسوء التغذية. وواجهت وكالات تقديم المعونة الغذائية، مثل برنامج الأغذية العالمي، صعوبات في مواجهة التكاليف الأعلى لشراء الأغذية من أجل توزيعها، ودعت إلى تقديم أموال إضافية.

وقد ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية[١] بنسبة قدرها ٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ وبنسبة قدرها ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، واستمرت تلك الزيادة وتسارعت في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار باطراد ولكنها ما زالت أعلى من مستويات اتجاهها الأطول أجلاً. ففي ما يتعلق بعام ٢٠٠٨، ظل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية أعلى بنسبة بلغت في المتوسط ٢٤ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٧، وبنسبة ٥٧ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٦.

وإذا نظرنا إلى الأسعار من حيث القيمة الحقيقية (مخفَّضة حسب مؤشر قيمة وحدة المصنوعات الخاص بالبنك الدولي) نجد أن الزيادات ما زالت كبيرة. وقد أظهرت الأسعار الحقيقية اتجاهاً هبوطياً مطرداً دام طويلاً تخللته ارتفاعات في الأسعار لم تدم طويلاً عادة. ويوجد ما يشير إلى حدوث استقرار منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي مع حدوث انتعاش تدريجي بدءاً من عام ٢٠٠٠ قبل الزيادة الحادة التي حدثت في عام ٢٠٠٦. فقد قفز متوسط معدل النمو السنوي الذي كان يبلغ ١,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥ إلى ١٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٦.

(١) مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية هو مؤشر لاسبير المرجح تجارياً لأسعار ٥٥ سلعة غذائية بالدولار الأمريكي في البورصات الدولية (انظر www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex).

تطور مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية

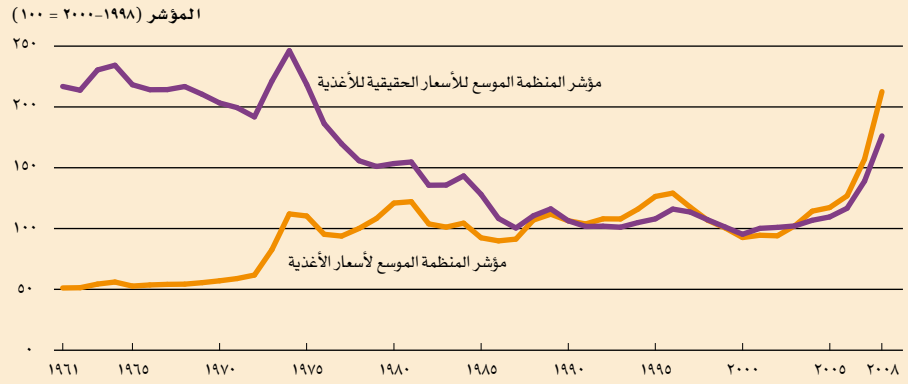

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية معدلا مراعاة للتغيرات في أسعار الصرف

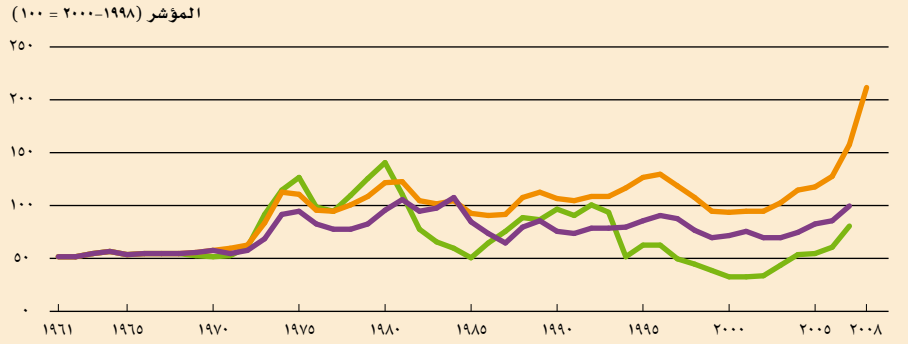

مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية

مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية معدلاً مراعاةً للتغيُّرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي – حق السحب الخاص

مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية معدلاً مراعاةً للتغيُّرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي – فرنك الجماعة المالية الأفريقية

ملاحظة: حق السحب الخاص هو سلة عملات رئيسية (اليورو والاسترليني والين والدولار الأمريكي) يحددها صندوق النقد الدولي؛ أما فرنك الجماعة المالية الأفريقية فهو العملة المستعملة في ١٤ بلداً أفريقياً وترتبط قيمته باليورو.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

ما هو الفارق الذي تُحدثه أسعار الصرف؟

من الممكن أن تُعزى نسبة من هذه الزيادات في الأسعار إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي تقوَّم به عادة الأسعار الدولية. أما في حالة التعبير عنها بعملات أخرى، فإن الزيادات تكون أقل ارتفاعاً وتكون في حدود التباين التاريخي، ولكنها تظل كبيرة مع ذلك.

والعلاقة بين العملة وأسعار السلع هي عامل معقّد في ما يتعلق بتقييم الزيادات في أسعار السلع الزراعية. ولها أيضاً انعكاسات على الكيفية التي تتأثر بها البلدان المختلفة بالتغيرات. ومدى تحوُّل الزيادات في الأسعار الدولية إلى زيادات في الأسعار بالنسبة للمستهلكين والمنتجين المحليين في البلدان المختلفة يتوقف على سعر صرف الدولار الأمريكي في تلك

تطور مؤشرات المنظمة للأسعار الشهرية لفئات السلع الغذائية الأساسية

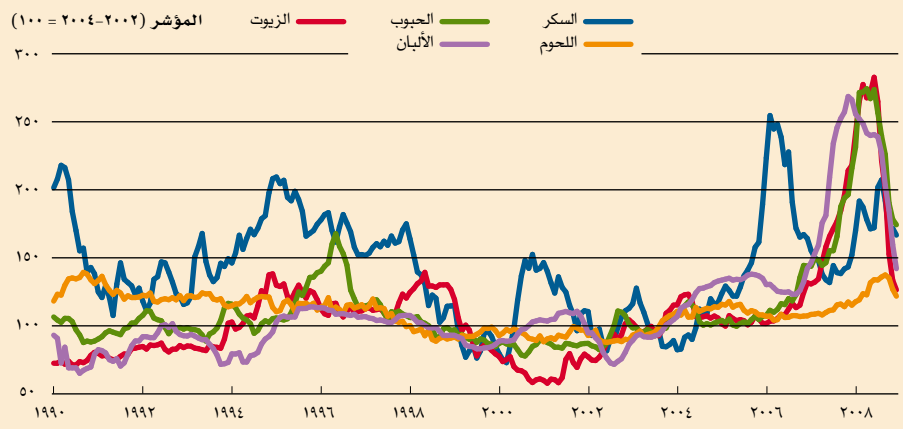

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تطور أسعار محاصيل التصدير الاستوائية

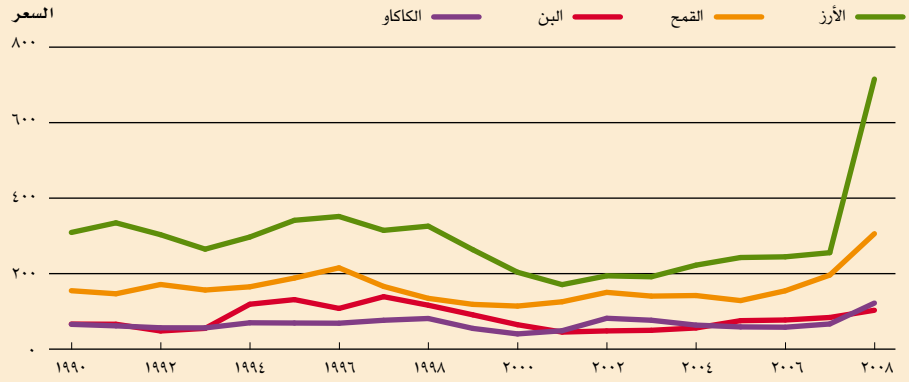

ملاحظة: أسعار الأرز والقمح بالدولار الأمريكي للطن؛ وأسعار الكاكاو والبن بالسنتات الأمريكية للرطل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

البلدان، وكذلك على مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى، مثل التعريفات الجمركية، والبنية الأساسية وهياكل الأسواق، التي تحدد درجة انتقال الأسعار. وبالنظر إلى أن أغلبية أسعار السلع يُعبَّر عنها عادة بالدولار الأمريكي، فإن حدوث انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي يقلل من تكلفة السلع بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها أقوى من الدولار الأمريكي، مما ينتج عنه التخفيف من أثر زيادات الأسعار بدرجة أكبر أو أقل. ولكن بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها المحلية مربوطة بالدولار الأمريكي أو تكون أضعف منه، يؤدي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلى زيادة تكلفة شراء الأغذية. وأكثر من ٣٠ بلداً نامياً تربط عملاتها بالدولار الأمريكي.

هل زادت أسعار جميع السلع الزراعية بنفس الطريقة؟

بينما زادت أسعار المنتجات الزراعية جميعها تقريباً بالقيمة الإسمية على الأقل، فإن معدّل الزيادة تباين تبايناً كبيراً من سلعة إلى أخرى. فقد زادت على وجه الخصوص الأسعار الدولية للسلع الأساسية، كالحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان، زيادة أكبر بكثير من زيادة أسعار المنتجات الاستوائية، كالبن والكاكاو، والمواد الخام، كالقطن أو المطاط. ولذا، فقد وجدت البلدان النامية المعتمدة على صادرات هذه المنتجات الأخيرة أنها بينما قد تكون إيرادات صادراتها قد أخذت في التزايد، فإن ذلك كان بمعدل أبطأ من تزايد تكلفة وارداتها الغذائية. وبالنظر إلى أن بلداناً نامية كثيرة هي بلدان مستوردة للأغذية، فقد فرض ذلك مشكلة خطيرة بشأن ميزان مدفوعاتها.

ما هو وجه الاختلاف في زيادات أسعار الأغذية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨؟

لقد كانت القفزة في أسعار الأغذية متناقضة تناقضاً حاداً مع الاتجاه الهبوطي الطويل الأجل ومع الهبوط في أسعار السلع الذي استمر من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٢، والذي حفز حتى على نداءات تدعو إلى إحياء الاتفاقات السلعية الدولية. وبالنسبة لبعض المحللين، كانت الزيادات إيذاناً بنهاية الهبوط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية، حيث أعلنت مجلة The Economist (٢٠٠٧) "نهاية الغذاء الرخيص". ورأى آخرون بداية أزمة غذائية عالمية محتملة. ومسألة ما إذا كانت هذه الزيادات الحادة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الارتفاعات السابقة في الأسعار، وما إذا كان الهبوط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية كان يمكن أن يتوقف، مما يشير إلى تغيُّر جوهري في سلوك أسواق السلع الزراعية، هو سؤال مثير للاهتمام. فحوادث ارتفاع الأسعار، مثلها مثل حوادث انخفاضها، ليست حوادث نادرة في الأسواق الزراعية، وإن كانت الأسعار المرتفعة تدوم عادة فترة أقل مقارنةً بالأسعار المنخفضة التي تستمر فترات أطول. وما ميَّز هذه الحادثة هو حدوث الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية والعلفية الرئيسية جميعها تقريباً لا لبضع منها فقط، وإمكانية أن تظل الأسعار مرتفعة بعد تلاشي تأثيرات الهزات القصيرة الأجل.

وقد اقترن أيضاً انتعاش الأسعار بزيادة تقلُّبها زيادة كبيرة[٢] مقارنةً بالماضي، لا سيما في ما يتعلق بقطاعي الحبوب والبذور الزيتية، مما يُبرز زيادة عدم اليقين في الأسواق. ففي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨، اقترب التقلُّب في أسعار القمح والأرز من مستويات قياسية في ارتفاعها (كان مستوى التقلُّب في أسعار القمح ضعف مستواه في السنة السابقة بينما كان التقلُّب في سعر الأرز أعلى خمس مرات). ولم تكن الزيادة في التقلُّب قاصرة على الحبوب، فقد شهدت الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية والسكر تقلبات في الأسعار أكبر مما شهدته في الماضي القريب.

(٢) يقيس التقلُّب مدى تذبذب سعر سلعة على امتداد إطار زمني ما باستخدام الانحراف المعياري للأسعار. وتشكِّل التقلبات الواسعة في الأسعار على مدى فترة زمنية قصيرة "تقلباً عالياً".

الأزمة الغذائية العالمية في سبعينيات القرن العشرين

في العقدين اللذين سبقا أزمة سبعينيات القرن العشرين، ارتفع إنتاج الحبوب في البلدان النامية بنسبة قدرها ٨٠ في المائة. وأدت "الثورة الخضراء" إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية وحدثت زيادة في مساحات الأراضي التي جرى حصد محاصيلها. ولكن في عام ١٩٧٢، أصاب الطقس السيئ المحاصيل في مختلف أنحاء المعمورة وانخفض إنتاج الأغذية العالمي لأول مرة منذ ٢٠ عاماً، حيث انخفض بمقدار ٣٣ مليون طن في الوقت الذي كان العالم يحتاج فيه إلى ٢٤ مليون طن إضافية لتلبية احتياجات السكان الذين كانت أعدادهم تتزايد بسرعة. وفي السنة التالية، لعبت هزة جديدة على صعيد العرض دورها في إشعال ارتفاع الأسعار الزراعية، فقد ارتفعت أسعار النفط بمقدار أربعة أمثال. وشكّل هذا تهديداً حقيقياً للثورة الخضراء التي كان نجاحها يعتمد اعتماداً شديداً على مبيدات الآفات، ومبيدات الأعشاب، واستخدامات الأسمدة التي يمثّل النتروجين أساسها، وكلها مشتقة من البترول. ولم تجد بلدان نامية كثيرة، بعد تسديد فواتير وارداتها من النفط، إلا القليل لشراء المواد الكيميائية والمغذيات التي كانت تستلزمها الزراعة المكثفة والعالية الغلة فيها. وفي عام ١٩٧٤، انتظر العالم بقلق حصاد محاصيل وفيرة، تشتد الحاجة إليها كثيراً، في البلدان الغنية من أجل تجديد المخزونات ونزع فتيل أزمة الأسعار المتنامية. بيد أن كندا والاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وقطاعاً كبيراً من آسيا لم يحصد إلا محاصيل ضئيلة نتيجة لسوء الطقس. وفي نهاية تلك السنة، كانت احتياطيات العالم من الحبوب قد بلغت أدنى مستوى لها في غضون ٢٢ عاماً، حيث كانت تعادل ما يكفي من إمدادات لحوالي ٢٦ يوماً، مقارنةً بما كان يكفي لمدة ٩٥ يوماً في عام ١٩٦١. ومما زاد الطين بلّةً، أن حكومة الولايات المتحدة حظرت تصدير ١٠ ملايين طن من البذور الغذائية (معظمها إلى الاتحاد السوفييتي السابق)، خوفاً من أن يؤدي هذا البيع الضخم إلى تفاقم تضخم أسعار الأغذية محلياً. وقد ظلت أسعار معظم المواد الغذائية، بعد الذروة التي بلغتها في عام ١٩٧٤، مرتفعة باستمرار حتى أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ولم توضع تقديرات رسمية لعدد الوفيات التي حدثت كنتيجة مباشرة للأزمة الغذائية العالمية في السبعينيات، ولكن باستخدام الانحرافات عن اتجاه معدلات الوفيات أثناء فترة الأزمة، تحدد التقديرات غير الرسمية ذلك الرقم بما يبلغ نحو ٥ ملايين شخص (The Oil Drum, 2009).

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ومجلة "Time"، ١٩٧٤.

والتقلُّب العالي معناه عدم اليقين الذي يُعقِّد صُنع القرار بالنسبة للمشترين والبائعين. وزيادة عدم اليقين تحد من فرص وصول المنتجين إلى أسواق الائتمانات، وتسفر عادة عن اعتماد تكنولوجيات إنتاجية منخفضة المخاطر على حساب الابتكار وروح المبادرة. وعلاوة على ذلك، كلما زاد اتساع نطاق تغيرات الأسعار في ما يتعلق بسلعة ما وزاد عدم إمكانية التنبؤ بتلك التغيرات، كلما زادت إمكانية تحقيق مكاسب أكبر بالمضاربة على تحركات سعر تلك السلعة مستقبلاً. ومن ثم، يمكن أن يجتذب التقلُّب نشاطاً كبيراً في مجال المضاربة، حيث يمكن أن يبدأ بدوره دورة مغلقة من زعزعة استقرار الأسعار النقدية. وعلى الصعيد القطري، ما زالت بلدان نامية كثيرة تعتمد اعتماداً شديداً على سلع أولية، إما في صادراتها أو في وارداتها. وبينما يمكن أن تكون ارتفاعات الأسعار الحادة بمثابة انتعاش مؤقت لاقتصاد بلد مصدِّر، فإنها يمكن أيضاً أن تُبرز تكلفة استيراد الموارد الغذائية والمدخلات الزراعية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون للتقلبات الكبيرة في الأسعار تأثير مزعزع للاستقرار على أسعار الصرف الحقيقية في البلدان، مما يفرض عبئاً شديداً على اقتصادها ويعوق جهودها الرامية إلى الحد من الفقر.

كيف تُقارن حادثة ارتفاع الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالأزمات السابقة؟

قد يشير استعراض سلوك الأسعار في الماضي إلى مدى اختلاف حادثة ارتفاع أسعار الأغذية مؤخراً. فكما يتبين من الشكلين (انظر صفحة ٩)، تبرُز ذروة سعرية واحدة على وجه الخصوص – هي ما يُسمى الأزمة الغذائية العالمية في سبعينيات

الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الزراعية

إن الارتفاع الحاد في السعر هو زيادة حادة واضحة في السعر أعلى من قيمة الاتجاه. وللأغراض العملية، يمكن تعريف الارتفاع الحاد في السعر بأنه تغيُّر سنوي في النسبة المئوية يمثّل أكثر من انحرافين معياريين للسعر في السنوات الخمس التي تسبق السنة التي يُحسب منها تغيُّر النسبة المئوية. وباستخدام هذا التعريف، من الممكن تحديد السنوات التي شهدت حالات ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية (باستخدام مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية) أثناء الفترة ١٩٦١–٢٠٠٨. وبفحص تغيُّر النسبة المئوية في كل سنة مقابل ضعف الانحراف المعياري المحسوب على أنه:

$$\sigma_t = \sqrt{\frac{\sum_{t-6}^{t-2}(x_i - \bar{x})^2}{5}}$$

يمكن تحديد أربع فترات مميزة أظهرت فيها الأسعار زيادات كبيرة: ١٩٧٢–١٩٧٤ و١٩٨٨ و١٩٩٥ والفترة الحالية. وحالات ارتفاع الأسعار الوحيدة في سنوات متتالية هي تلك التي حدثت في الفترة الأولى والفترة الأخيرة: على امتداد ثلاث سنوات متتالية في الفترة الأولى (١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤)؛ وعلى امتداد سنتين في الفترة الأخيرة (٢٠٠٧ و٢٠٠٨). ولكن، عند تطبيق نفس المنهجية على الأسعار معبّراً عنها بالقيمة الحقيقية، يبدو أن أربع سنوات فقط كانت قد شهدت حالات ارتفاع في الأسعار بدرجة كبيرة، وهي سنوات ١٩٧٣ و١٩٧٤ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

القرن العشرين. وتوجد بعض أوجه التشابه مع تلك الحالة. فقد أسفر الطقس وهزات أسعار النفط الخام عن انكماشات في إنتاج الأغذية في أعقاب ارتفاع الطلب على الأغذية نتيجة للنمو السكاني السريع في البلدان النامية. وحتى تقييد الصادرات استُخدم كما هو الحال هذه المرة، وكذلك إجراءات لاحتواء التضخم المحلي. ومع ذلك، هناك فارق كبير يتمثل في أنه بينما كانت أزمة السبعينيات ناجمة عن هزات على جانب العرض، فإن عوامل الطلب (لا سيما الطلب على الوقود الحيوي) كانت أساسية في ما يتعلق بحادثة ارتفاع الأسعار في عامي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وقد تكون لها تأثيرات تدوم فترة أطول.

وفي ذروة أزمة سبعينيات القرن الماضي، ارتفعت أسعار الأرز والقمح في البورصات الدولية إلى ٥٤٢ دولاراً أمريكياً وإلى ١٨٠ دولاراً أمريكياً للطن، على التوالي. ومن المغري استخلاص أن العالم كان يواجه أزمة مماثلة عندما كانت الأسعار في أوائل عام ٢٠٠٨ تتجاوز بكثير الأسعار التي شوهدت في السبعينيات. بيد أن القوة الشرائية للدولار الأمريكي الآن تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في السبعينيات. وإذا نظرنا إلى الأسعار بالقيمة الحقيقية، ستتكشف صورة مختلفة اختلافاً جذرياً. فبأسعار السلع وبأسعار الصرف التي كانت سائدة في عام ٢٠٠٠، مثلاً، كانت تكلفة الطن الواحد من الأرز في عام ١٩٧٤ تتجاوز بكثير أربعة أمثال متوسط تلك الأسعار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨.

هل هي نهاية "الغذاء الرخيص"؟

لقد كان الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية بمثابة صدمة، وكان ذلك يرجع جزئياً إلى أن المستهلكين في مختلف أنحاء العالم كانوا قد أصبحوا معتادين على فكرة ما يُسمى "الغذاء الرخيص". فحتى عام ٢٠٠٦، كانت التكلفة الحقيقية لسلة الأغذية العالمية قد انخفضت بما يقرب من النصف في السنوات الثلاثين السابقة، حيث انخفضت أسعار مواد غذائية كثيرة بنسبة تراوحت من ٢ إلى ٣ في المائة في المتوسط كل سنة بالقيمة الحقيقية. فأوجه التقدم التكنولوجي خفّضت كثيراً من تكلفة إنتاج المواد الغذائية. وقد رسخ هذا دور بضعة بلدان في إمداد العالم بالأغذية، إلى جانب الإعانات الواسعة الانتشار في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي جعلت الإنتاج الأكفأ والأرخص في أماكن أخرى غير مربح. وهذا النموذج الزراعي القائم على العرض أدى إلى انخفاض، دام عقودا، في الأسعار الحقيقية. وإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في السوق وفي وضع السياسات كانت فعالة في خفض مستويات المخزونات، وأدت إلى اعتماد مخطط بدرجة أكبر كثيراً على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية. وهذه التطورات أسفرت، معاً، عن دور هام للبلدان الرئيسية المصدِّرة يتمثل في إمداد الأسواق الدولية بحسب الحاجة. ولذا، ليس مما يدعو إلى الدهشة أنه عندما تحدث حالات عجز في الإنتاج في هذه البلدان، لا سيما في سنوات متتالية، فإن الإمدادات العالمية تبلغ أقصى طاقة لها ويتبدى ما يعقب ذلك من شحة في السوق على شكل أسعار أعلى وكذلك على شكل درجة تقلُّب أعلى. وقد كانت هذه هي بالضبط الحالة في الفترة التي سبقت طفرة الأسعار الأخيرة. وفي ظل هذه الخلفية، لم يترك تزايد طلب العالم على السلع الزراعية، الذي يحركه ارتفاع الدخل العالمي وارتفاع عدد السكان ثم التوسّع في إنتاج الوقود الحيوي، إلا فرصة ضئيلة للمصدّرين الرئيسيين لتجديد المخزونات.

الأسعار السنوية للأغذية، بالقيمتين الإسمية والحقيقية بالدولار الأمريكي، ١٩٥٧-٢٠٠٨

السلع السائبة

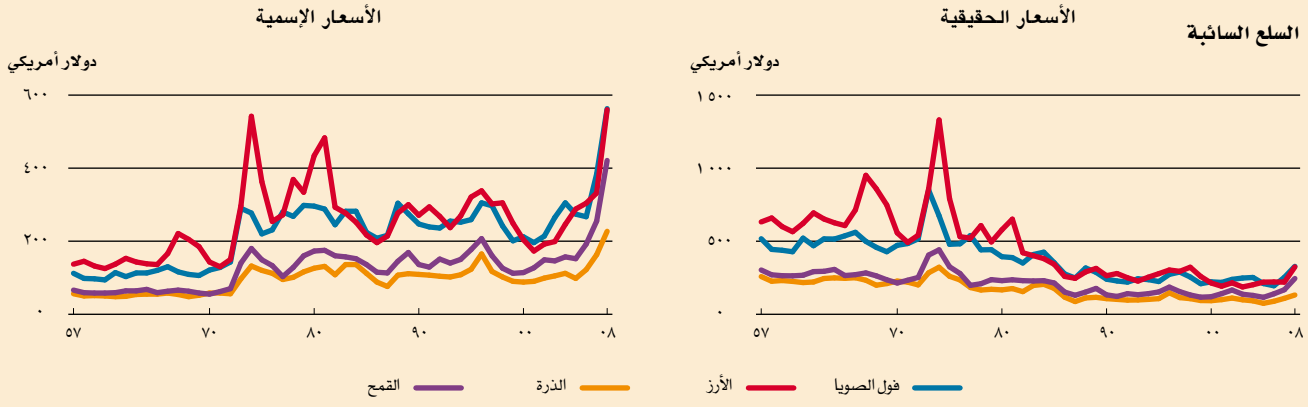

الزيوت النباتية

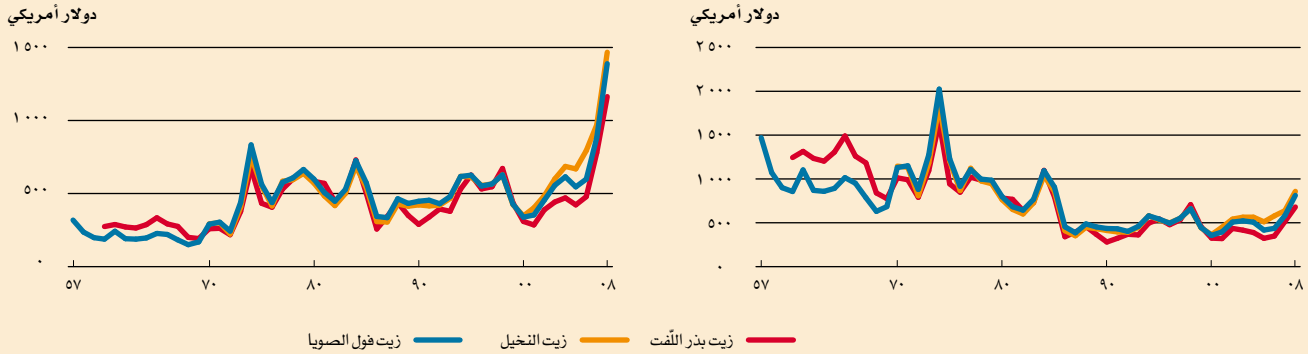

السلع الحيوانية

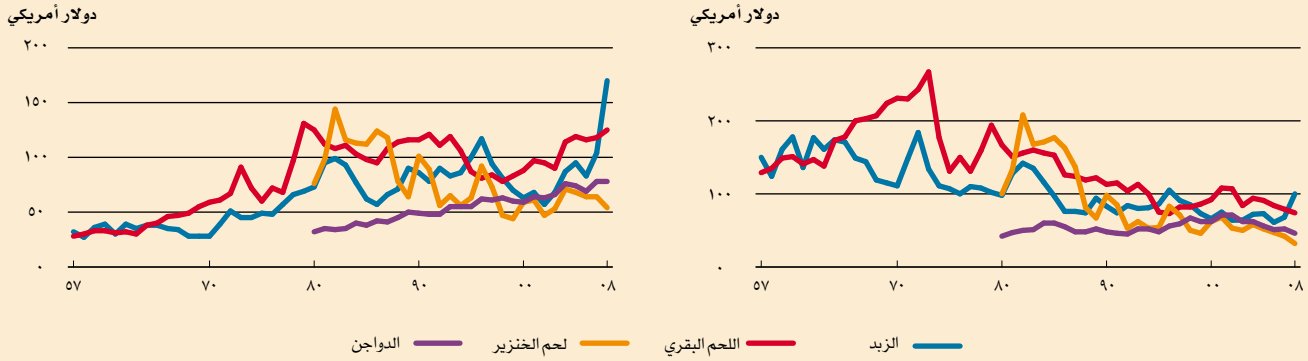

السكر والمشروبات

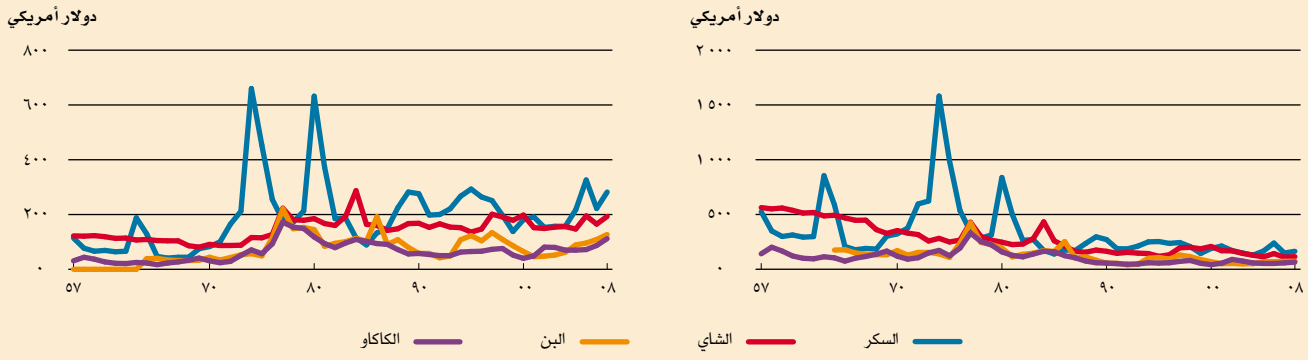

ملاحظة: تشير الأسعار الحقيقية إلى الأسعار الإسمية معدَّلةً مراعاةً للتغيرات في مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة (٢٠٠٠=١٠٠).

المصادر: الكاكاو (منظمة الكاكاو الدولية)؛ البن (منظمة البن الدولية)؛ القطن (مؤشر COTLOOK A ١-٣٢/٣"")؛ الذرة (الأمريكية رقم ٢، الصفراء، خليج الولايات المتحدة)؛ الأرز (الأرز الأبيض، التايلندي من الرتبة الثانية باء ١٠٠ في المائة، تسليم ظهر السفينة، بانكوك)؛ فول الصويا (الأمريكي رقم ١، الأصفر، خليج الولايات المتحدة)؛ السكر (الاتفاقية الدولية للسكر)؛ الشاي (الشاي الكلي، أسعار مزاد ممباسا)؛ القمح (الأمريكي رقم ٢، القمح الشتوي الأحمر الناعم، خليج الولايات المتحدة)؛ اللحم البقري (الأرجنتين، قطع اللحم البقري المجمّدة، قيمة وحدة التصدير)؛ الزبد (أوسيانيا، أسعار التصدير الإشارية، تسليم ظهر السفينة)؛ لحم الخنزير (الولايات المتحدة الأمريكية، لحم الخنزير، منتج مجمّد، قيمة وحدة التصدير)؛ لحم الدواجن (الولايات المتحدة الأمريكية، قطع الشواء، قيمة وحدة التصدير)؛ زيت بذر اللفت (الهولندي، تسليم ظهر السفينة، خارج الطاحونة)؛ زيت الصويا (تسليم ظهر السفينة، خارج الطاحونة).

مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية

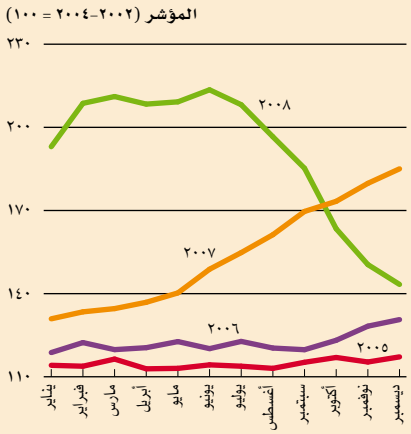

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مؤشرات أسعار السلع الغذائية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨

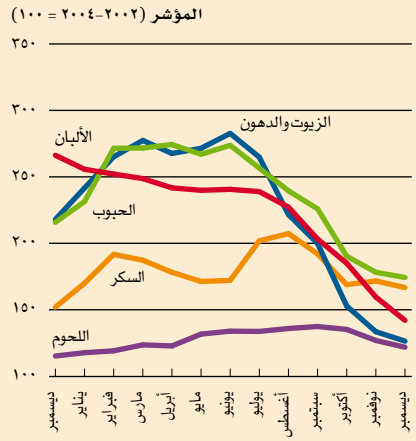

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وكان التقلُّب الشديد في أسعار العديد من السلع عاملاً آخر أثار المخاوف من أزمة على نطاق واسع. وفي فترة تصاعد تقلُّب الأسعار وطول أمده، يكون من الصعب إلى حد كبير التمييز بين انعدام استقرار الأسواق ومستويات الأسعار الأعلى بصفة جوهرية. ومرة أخرى، فإن عدم اليقين بشأن ما كان يحدث في الأسواق الدولية للأغذية عزز المخاوف من أزمة وشيكة.

هل تعكس حالة ارتفاع الأسعار مؤخراً انحساراً في اتجاه هبوط الأسعار الحقيقية أم أن العالم كان يشهد ارتفاعاً آخر فحسب، وإن كان ارتفاعاً أكبر نوعاً ما؟ إن فترات اضطراب الأسواق المفرط لا تؤدي بالضرورة إلى تحوُّل دائم وجوهري في مسار الأسعار. وعندما تؤدي إلى ذلك، يصف خبراء الاقتصاد هذا الحدث بأنه "انقطاع هيكلي". ومن الممكن استخدام تقنيات القياس الاقتصادي لاكتشاف هذه الانقطاعات الهيكلية في أسعار السلع الزراعية. وباستخدام هذه التقنيات، لم تظهر حتى ذروة أسعار الكثير من المواد الغذائية في أزمة سبعينيات القرن العشرين على شكل انقطاعات هيكلية. وبعد انقضاء أسوأ ما في الأزمة، استأنفت الأسعار ببساطة اتجاهها السابق.

ومن الصعب استخلاص أي استنتاجات راسخة بشأن ارتفاع الأسعار مؤخراً من الأدلة المتوافرة حتى الآن، وفشلت حتى الآن اختبارات القياس الاقتصادي في اكتشاف حدوث انقطاع هيكلي. ولذا، للإجابة على السؤال المتعلق بما إذا كانت حالة ارتفاع الأسعار مؤخراً متسقة مع سلوك أسعار السلع في الماضي، المتمثل في بلوغ ذروة حادة ولكنها تدوم فترة قصيرة وحدوث انخفاضات طويلة الأجل، أم أنها تمثّل انقطاعاً عن نمط السلوك في الماضي، من الضروري استكشاف طبيعة الأسباب البادية. وقد ذُكرت كثيراً عوامل مختلفة باعتبارها العوامل المسؤولة، وهي حالات نقص الإنتاج، وانخفاض مستويات المخزونات، وأسعار النفط، والطلب على الوقود الحيوي، وتزايد الدخل في الاقتصادات الصاعدة، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، والمضاربة. ومع أنه من الصعب تحديد مساهمات هذه العوامل كلاً على حدة تحديداً كمياً، قد يكون لبعضها تأثير مستمر على متوسط مستوى الأسعار. وثمة بعض سمات الحالة الراهنة، أبرزها المستويات المنخفضة تاريخياً لمخزونات الحبوب والطلب القوي على الوقود الحيوي، تشير إلى أن الأسعار المرتفعة مؤخراً قد لا تكون، على الرغم من التكيّفات الهبوطية من الذروة التي كانت قد بلغتها في أوائل عام ٢٠٠٨، قصيرة الأمد ولكنها قد تستمر بضع سنوات.

بعد الارتفاع والانخفاض – أسعار الأغذية الآن

لقد انخفضت أسعار معظم السلع الزراعية انخفاضاً كبيراً من الذروة التي كانت قد بلغتها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. فقد انخفضت الأسعار العالمية للبذور الغذائية بنسبة قدرها ٥٠ في المائة وتلتها أسعار أغذية أساسية أخرى. ولكن الأسعار ظلت مرتفعة بالمقاييس التاريخية وما زالت أعلى من مستوياتها في عام ٢٠٠٧. وعلى الصعيد القطري، ففي كثير من البلدان، لا سيما في أفريقيا، ما زالت الأسعار أعلى كثيراً من مستوياتها في عام ٢٠٠٧. وفي بعض الحالات، ما زالت الذروة التي كانت قد بلغتها الأسعار الدولية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تؤثر في الأسواق القطرية.

لماذا زادت أسعار الأغذية إلى هذا الحد؟

لقد أكّد المحللون والمعلقون على تفسيرات مختلفة للقفزة التي حدثت في أسعار الأغذية. وأكثر تلك التفسيرات شيوعا هي زيادة الطلب على منتجات زراعية معينة كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي، لا سيما الذرة لإنتاج الإيثانول. فقد عززت أسعار النفط القياسية والشواغل البيئية الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة والتدابير على صعيد السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وشجّع الاتحاد الأوروبي التوسُّع في إنتاج الوقود الحيوي. وكان أيضاً لارتفاع أسعار النفط أثر مباشر على تكاليف الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية. والتفسير الشائع الثالث هو سرعة النمو الاقتصادي في اقتصادات صاعدة معيّنة، لا سيما الصين والهند، وتزايد الطلب على الغذاء، لا سيما على المنتجات الحيوانية، مما أوجد طلباً متزايداً على الحبوب والبذور الزيتية كعلف. وهذه التفسيرات تركّز على القوى المحرّكة "الجديدة" في الأسواق الدولية للسلع الزراعية، وتشير إلى إمكانية حدوث تغيُّر جوهري في سلوك أسعار السلع الزراعية واستمرار ارتفاع الأسعار. والتفسيرات "التقليدية" لارتفاع الأسعار مهمة أيضاً (انظر الإطار على الصفحة التالية)، وهي تتمثل في حدوث انخفاضات في العرض نتيجة للجفاف في البلدان المصدّرة الرئيسية، وبلوغ مستويات مخزونات الحبوب أدنى درجة لها منذ أكثر من ٣٠ عاماً. وذُكرت أيضاً عدة عوامل معقِّدة أخرى كتفسيرات جزئية على الأقل لارتفاع أسعار الأغذية. ومن بين هذه العوامل تدفّق أموال المضاربة إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية نتيجة لتسبّب الاتجاه الهبوطي المالي العالمي في ضعف أسواق السندات والأسهم العادية بدرجة أكبر. وعندما بدأت الأسعار العالمية في الارتفاع ارتفاعاً كبيراً، عززت استجابات الأسواق والاستجابات على صعيد السياسات التي حفز عليها ذلك الضغوط التضخمية، ومنها على سبيل المثال التحوُّط ضد توقّعات حدوث مزيد من ارتفاعات الأسعار، وتقييدات الصادرات.

وفي الممارسة العملية، ساهمت هذه العوامل جميعها في دفع أسعار الأغذية إلى أعلى. وكان مزيج هذه العوامل أمرا حاسم الأهمية. فقد كانت هذه هي المسببات الفورية لزيادة أسعار الأغذية، ولكنها جاءت على خلفية المشاكل الأطول أجلاً التي تواجه الزراعة في البلدان النامية – وهي تباطؤ النمو في الغلات، والافتقار إلى الاستثمار، وتدني حصة الزراعة في المعونة الإنمائية، وتدنّي الأموال المخصصة للبحوث والتطوير – وهو ما أدى ليس فقط إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي بل أدى أيضاً إلى زيادة الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في التعامل معها.

حالات نقص الإنتاج وانخفاض المخزونات

تؤكد التفسيرات التقليدية لتغير أسعار الأغذية أهمية الهزات الخارجية المنشأ للإمدادات الزراعية، لا سيما نتيجة للطقس. وقد كان الانخفاض في إنتاج الحبوب في البلدان المصدِّرة الرئيسية بدءاً من عام ٢٠٠٥ واستمراره في عام ٢٠٠٦ عاملاً

تطور المخزونات النهائية للقمح ونسب المخزونات إلى الاستعمال

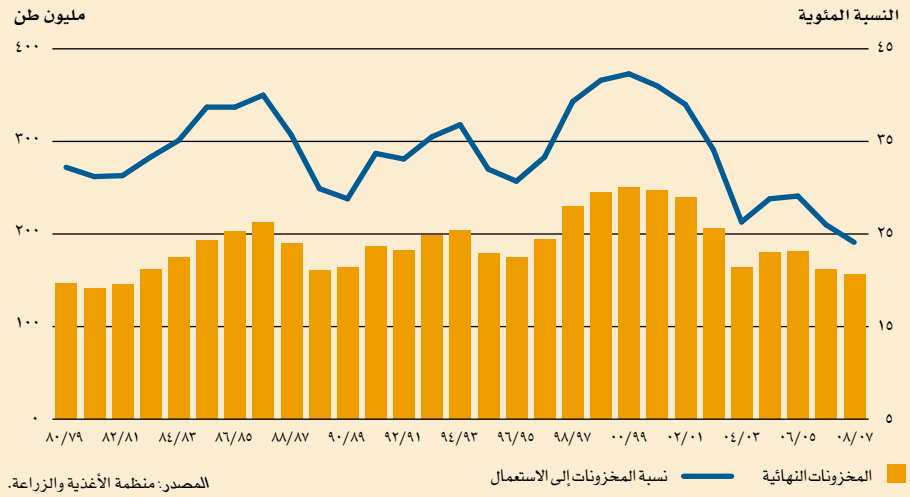

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تطور المخزونات النهائية للحبوب الخشنة ونسب المخزونات إلى الاستعمال

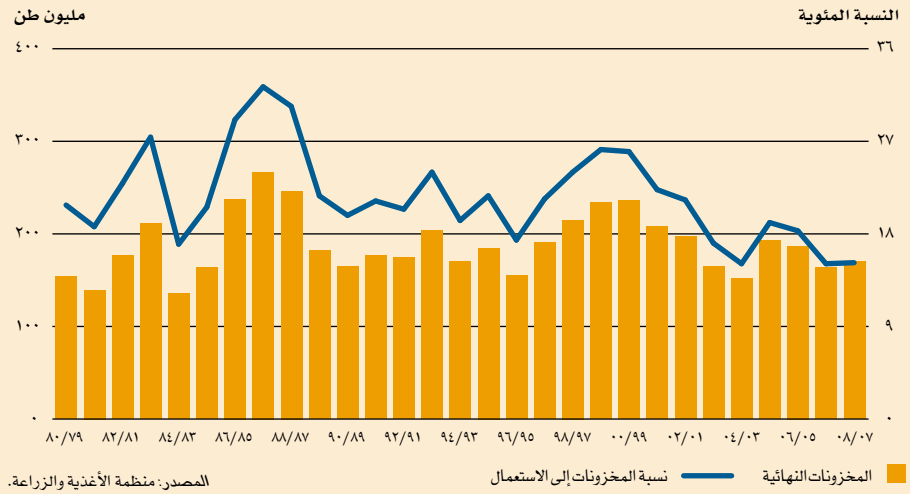

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

كيف تُحدَّد أسعار السلع الزراعية؟

تُحدَّد أسعار السلع الزراعية بواسطة مزيج ما يُسمى العنصرين الأساسيين في الأسواق وهما الطلب والعرض، والهزات الخارجية المنشأ المتصلة بعوامل مثل الطقس. وعلى الرغم من البحوث المكثفة، ما زالت توجد خلافات في الرأي بشأن طبيعة اتجاهات الأسعار وتغيرها، والتمييز بين التقلُّب المعتاد والتغيُّر في الاتجاه ليس أمراً مباشراً، إلا في سياق الإدراك المتأخر بعد وقوع الحدث.

ومن المهم تحديد العوامل التي تحرِّك الطلب والعرض وتؤدي إلى الاتجاهات الكامنة في الأسعار والعوامل التي تسبب التقلّب حول تلك الاتجاهات. والتغيرات الطويلة الأجل في الطلب على الأغذية، هي بالدرجة الأولى نتاج نمو السكان ونمو الدخل، ولكنها تتأثر أيضاً بتغيرات الأسعار النسبية وبتطوّر الأنماط الغذائية. والطلب على المواد الخام الزراعية، كالمطاط مثلا، يرتبط بالنمو الاقتصادي بوجه أعم. والتوسُّع الطويل الأجل في العرض يقف وراءه بالدرجة الأولى التقدُّم التكنولوجي الذي يقلل من التكاليف. وفي الماضي، أدى التقدم التكنولوجي إلى خفض التكاليف وحث على التوسع في العرض بمعدل أسرع من معدل زيادة الطلب الناجمة عن النمو السكاني ونمو الدخل، مما أدى إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع الزراعية دام طويلاً. والظروف الأخيرة ربما كانت مختلفة من حيث أن نمو الطلب، نتيجة لنمو الدخل في الاقتصادات الصاعدة والطلب على الوقود الحيوي، قد يسبق زيادة العرض، مما يؤدي إلى زيادات الأسعار. وزيادة العرض قد تعوقها في الأجل القصير تكلفة المدخلات الرئيسية وتوافرها والمشاكل الأخرى على جانب العرض، وتعوقها في الأجل الطويل مشاكل توافر الأرض وموارد المياه، واليد العاملة، وتغيُّر المناخ. والتقلبات في الأسعار تنبع من هزات العرض والطلب. وفي الأجل القصير، يتسم العرض والطلب على المنتجات الزراعية بأنهما غير مرنين ولا يستجيبان كثيراً لتغيرات الأسعار، ومن ثم يمكن أن تؤدي هزات العرض والطلب إلى تأرجحات واسعة في الأسعار. وربما كانت هزات العرض هي الأهم بسبب اعتماد الإنتاج الزراعي على الطقس، وإن كانت هزات الطلب يمكن أن تكون مهمة أيضاً، لا سيما في حالة مواد خام معينة. ومن الممكن توقّي أثر الهزات في الطلب والعرض على الأسعار بواسطة إمكانية السحب من المخزونات أو الإضافة إليها. ولذا، فإن مستوى المخزونات بالنسبة إلى الطلب هو عامل مهم في أسعار السلع. فإذا كانت نسبة "المخزون إلى الاستخدام" منخفضة لأن المخزونات منخفضة أو لأن الطلب مرتفع أو بسبب كلا الأمرين، سيكون هناك ضغط تصاعدي على الأسعار. وأسواق وأسعار السلع الزراعية لا تتكيف على الفور مع هزات العرض أو الطلب. وتكون تأثيرات الهزات أقل استمراراً عادة عندما تكون هزات العرض ناجمة عن سوء الطقس مثلاً، وتكون أكثر استمراراً في حالة هزات الطلب.

ويوجد ارتباط بين أسعار السلع المختلفة من خلال الاستعاضة أو التكامل الممكنين في الاستهلاك أو الإنتاج. فالاستعاضة والتكامل يؤديان إلى تأثيرات "متبادلة" لتغيرات الأسعار من سلعة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، ستؤدي أسعار الذرة الأعلى إلى قيام المنتجين بزراعة مزيد من الذرة على حساب محاصيل أخرى، مما يؤدي إلى خفض عرض تلك المحاصيل ورفع أسعارها؛ أو ستؤدي زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية إلى زيادة الطلب على العلف وزيادة أسعار الحبوب والبذور الزيتية.

العوامل التي تؤثر في أسعار السلع الزراعية

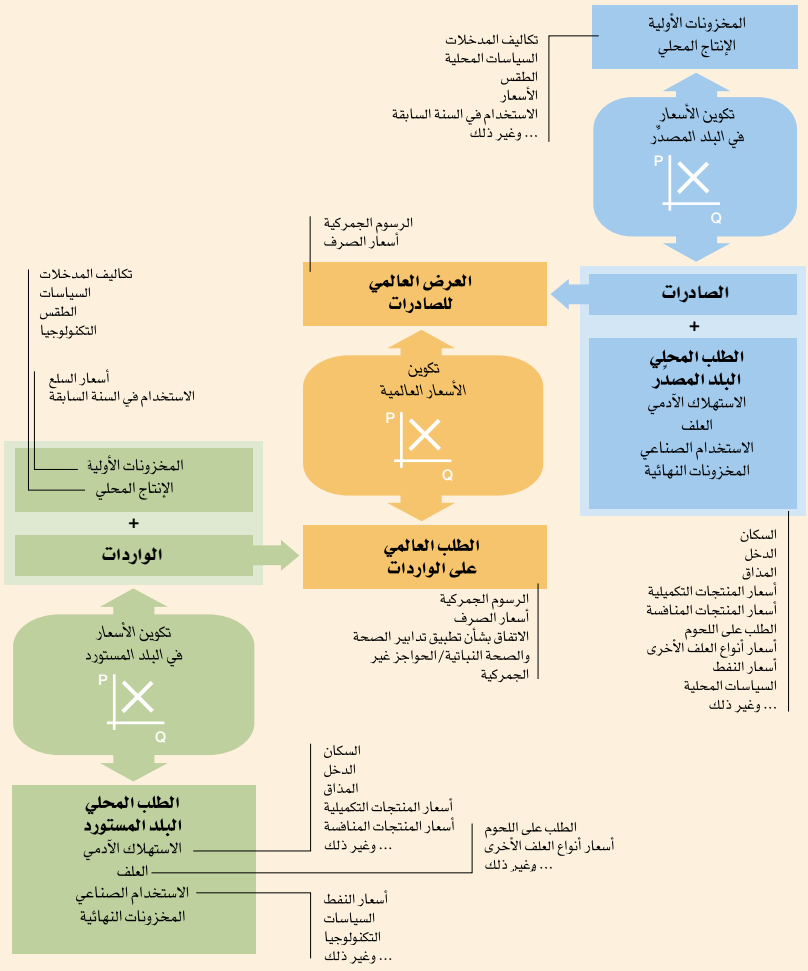

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أولياً بالغ الأهمية من عوامل الارتفاعات الحادة في الأسعار التي حدثت مؤخراً. فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة بلغت ٤ و٧ في المائة، على التوالي، في هاتين السنتين. غير أنه حدثت زيادة كبيرة في إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٧، لا سيما في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية، استجابة لارتفاع الأسعار. وجاءت استجابة العرض السريعة في ما يتعلق بالحبوب في عام ٢٠٠٧ على حساب خفض موارد الإنتاج المخصصة للبذور الزيتية، لا سيما فول الصويا، مما أسفر عن حدوث انخفاض في إنتاج البذور الزيتية.

وتلعب المخزونات دوراً رئيسياً في تحقيق توازن الأسواق والتخفيف من تباينات الأسعار. فإذا كانت المخزونات منخفضة بالنسبة إلى الاستخدام، تكون الأسواق أقل قدرة على التأقلم مع هزات العرض والطلب، وستؤدي حالات نقص العرض أو زيادات الطلب إلى زيادات أكبر في الأسعار. وقد انخفضت هذه النسبة انخفاضاً حاداً من عام ٢٠٠٦ فصاعداً، حيث بلغت في عام ٢٠٠٨ معدلاً يُعتبر تاريخياً من حيث شدة انخفاضه.

وقد أخذ مستوى المخزونات، وبصفة رئيسية الحبوب، في الانخفاض منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وفي حقيقة الأمر، منذ حالة ارتفاع الأسعار السابقة في عام ١٩٩٥، انخفضت مستويات المخزونات العالمية بنسبة بلغت في المتوسط ٣,٤ في المائة كل سنة. ومنذ اتفاقات جولة أوروغواي، حدث عدد من التغيرات في بيئة السياسات التي كانت فعالة في خفض مستويات المخزونات في البلدان المصدِّرة الرئيسية، وهي حجم الاحتياطيات الموجودة في حوزة المؤسسات العامة؛ وارتفاع تكلفة تخزين المنتجات القابلة للتلف؛ واستنباط أدوات أخرى أقل تكلفة لإدارة المخاطر؛ وحدوث زيادات في عدد البلدان القادرة على التصدير؛ وإدخال تحسينات في تكنولوجيات المعلومات والنقل. وعند حدوث حالات نقص في الإنتاج في سنوات متتالية في البلدان المصدِّرة الرئيسية في ظل هذه الظروف، تصبح الأسواق الدولية عادة أكثر شحة ويزداد تقلُّب الأسعار وحجم تغيراتها عند وقوع أحداث غير متوقعة. وتوجد في حقيقة الأمر علاقة سلبية كبيرة إحصائياً بين تسويق المخزونات في بداية المواسم (معبِّراً عنه كنسبة مئوية من الاستخدام المتوقع في الموسم التالي) وأسعار الحبوب التي تتشكل أثناء الموسم نفسه. وهذا معناه أن قلة العرض في الأسواق على الصعيد العالمي في بداية موسم التسويق تفرض عادة ضغطاً تصاعدياً على الأسعار. وقد كان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الأسعار الدولية للحبوب ترتفع ارتفاعاً حاداً للغاية في عام ٢٠٠٦. واستمرار مستويات المخزونات المنخفضة هو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى توقُّع استمرار الأسعار المرتفعة نسبياً لفترة من الوقت. ففي ختام المواسم المنتهية في عام ٢٠٠٨، لم تزد المخزونات العالمية من الحبوب إلا بنسبة قدرها ١,٥ في المائة عن مستواها المنخفض أصلاً في بداية الموسم، وبلغت أدنى مستوياتها في ٢٥ عاماً. وفي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بلغت نسبة المخزون إلى الاستخدام ١٩,٦ في المائة، أي ما يقل كثيراً عن المتوسط على مدى خمس سنوات البالغ ٢٤ في المائة، وأقل حتى من النسبة المنخفضة السابقة في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ البالغة ٢٠ في المائة. وبدأت حالة مخزونات الزيوت/الدهون والجريش/الكُسب في التدهور في منتصف عام ٢٠٠٧ بعد امتداد تأثيرات التطورات في أسواق الحبوب، لا سيما القمح والحبوب الخشنة، حيث انخفضت نسبة المخزون إلى الاستخدام من ١٣ إلى ١١ في المائة في حالة الزيوت/الدهون ومن ١٧ إلى ١١ في المائة في حالة الجريش/الكُسب بحلول نهاية موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

مؤشرات الطاقة وأسعار الأغذية

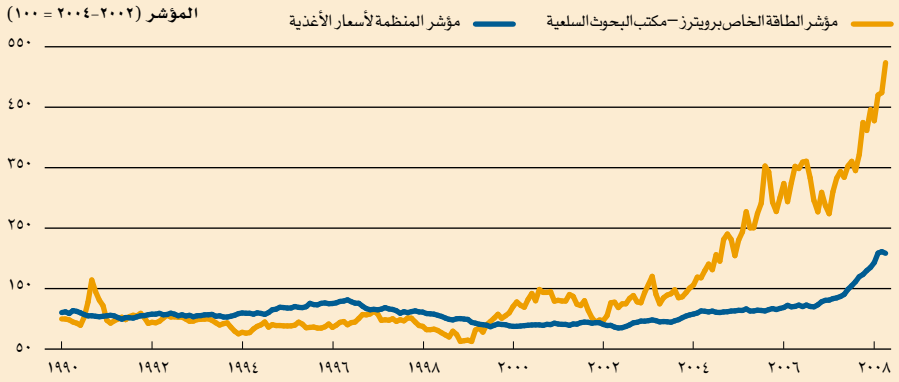

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ورويترز – مكتب البحوث السلعية.

العلاقة بين نسب مخزونات الحبوب وأسعارها

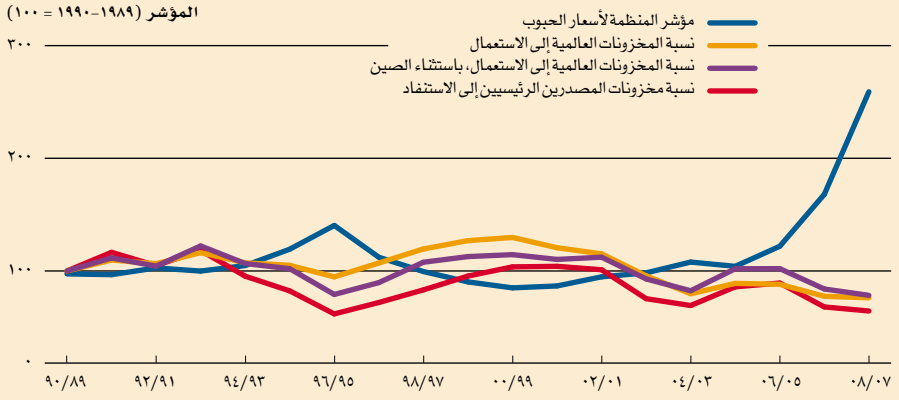

ملاحظات:
معامل الارتباط: السعر مع نسبة المخزونات العالمية إلى الاستعمال: النسبة = -٠,٦٥؛
السعر مع نسبة المخزونات العالمية إلى الاستعمال، باستثناء الصين: النسبة = -٠,٤٩؛
السعر مع نسبة مخزونات المصدرين الرئيسيين إلى الاستنفاد: النسبة = -٠,٤٧.
تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

معدلات شحن البذور الغذائية عبر المحيطات من موانئ خليج الولايات المتحدة إلى بلدان مختارة

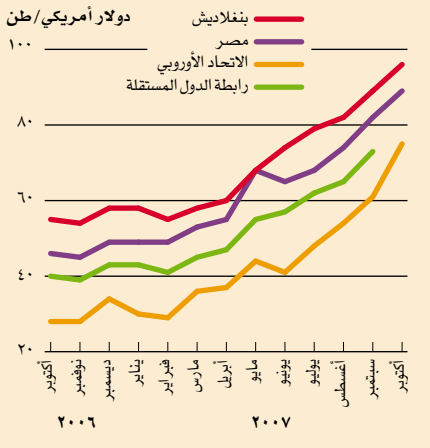

المصدر: المجلس الدولي للحبوب.

الاستخدام العالمي للحبوب كغذاء وكعلف

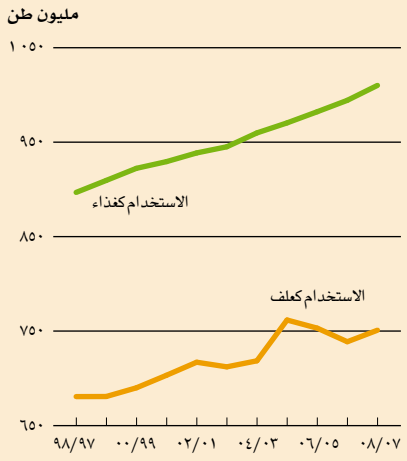

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب في الصين زائدا الهند وبقية العالم

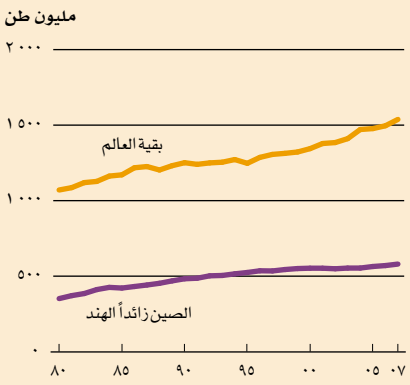

ملاحظات: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين. والاستخدام هو حاصل جمع الاستخدام كغذاء، وكعلف للحيوان، والاستخدام كبذور، والاستخدام الصناعي، والهدر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب كغذاء في الصين زائداً الهند وبقية العالم

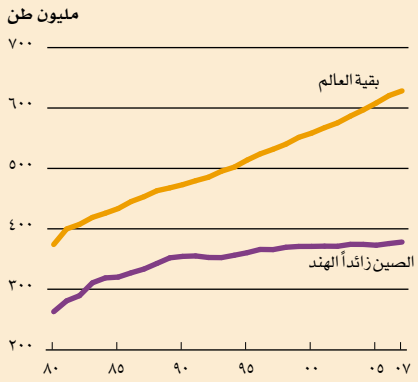

ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

صافي واردات الصين والهند من الحبوب

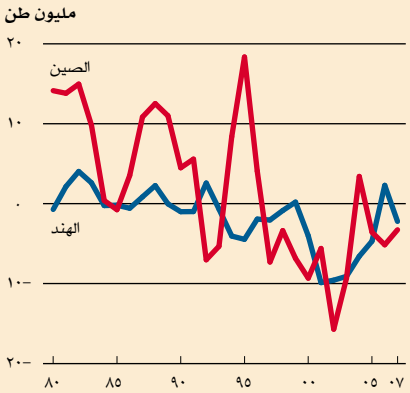

ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب وصافي تجارتها في الصين

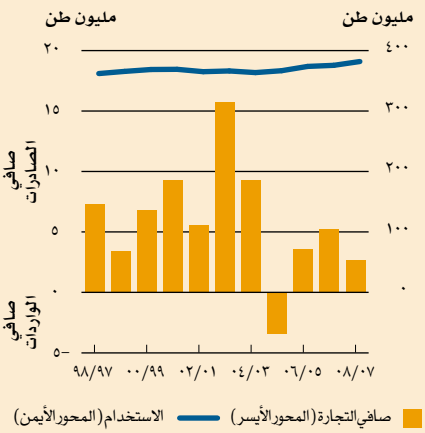

ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب وصافي تجارتها في الهند

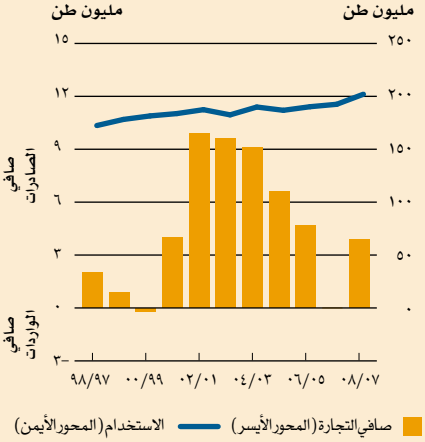

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

توجهات حالتي الغذاء والعلف – الصين والهند

تتطلب الزيادة في عدد سكان العالم إنتاجاً أعلى للأغذية إذا كان المراد تلبية احتياجات الاستهلاك. وزيادة الدخل تؤدي أيضاً عموماً إلى تغيرات في النُظم الغذائية، تنعكس في كثير من الأحيان في طلب أقوى على الأغذية ذات القيمة الأعلى (مثل المنتجات الحيوانية) مقارنةً بالأغذية النشوية (مثل القمح). وبالنظر إلى أن هذه التغيُّرات تدريجية، ليس من الصواب اعتبارها سبباً أساسياً لأي زيادة مفاجئة في الأسعار كتلك التي حدثت مؤخراً. ولذا، فإن الفكرة المقبولة على نطاق واسع والتي مفادها أن تزايد الطلب في بلدان كالصين والهند، اللذين يوجد فيهما أكبر عدد من السكان ويتسمان بسرعة النمو السكاني ونمو الدخل فيهما، هو سبب الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، هي فكرة تستحق إعادة النظر فيها.

وأهمية نمو الطلب في الصين والهند، باعتباره عاملاً من العوامل التي تؤثر في الأسواق والأسعار العالمية للأغذية، قد برزت في دراسة أجراها مؤخراً المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI, 2008). فتلك الدراسة تبين أن النمو الاقتصادي السريع في اقتصادات نامية معيّنة قد أدى إلى زيادة القوة الشرائية للمستهلكين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وأن هذا أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية كاللحوم واللبن، وأدى من ثم إلى زيادة الطلب على الحبوب العلفية.

ومن المؤكد أن الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين والهند، تلعب دوراً مهما في العرض والطلب على السلع الزراعية على الصعيد العالمي. بيد أن أسعار السلع المرتفعة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لا يبدو أنها نشأت أصلاً في هذين السوقين الصاعدين، بل إن استخدام الحبوب في الصين والهند كان ينمو في حقيقة الأمر بسرعة أبطأ من نموه في بقية العالم.

وقد كانت واردات الحبوب في الصين والهند تأخذ اتجاهاً هبوطياً منذ عام ١٩٨٠، بنسبة بلغت نحو ٤ في المائة كل سنة، حيث انخفض المتوسط السنوي لتلك الواردات من ١٤ مليون طن تقريبا في أوائل الثمانينيات إلى ٦ ملايين طن تقريباً في السنوات الثلاث الماضية.

وهذا معناه أن النمو في الطلب على الحبوب العلفية في هذين البلدين، على الأقل حتى عهد قريب، كانت تتم تلبيته بصفة رئيسية من المصادر المحلية. وعلاوة على ذلك، بينما أصبحت الصين مستوردة رئيسية للبذور الزيتية والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية، فإن ميزان تجارتها الزراعية بوجه عام ظل إيجابياً إلى حد كبير في معظم السنوات منذ منتصف التسعينيات. كما أن التطور الطويل الأجل في الوضع التجاري في الهند يتناقض مع الاعتقاد بأنها إحدى القوى المحرّكة لزيادة أسعار الأغذية في أسواق العالم. فقد كانت الهند مصدِّرة رئيسية للأغذية. ففي خلال معظم السنوات التي تخللت الفترة ما بين عام ١٩٩٥ و٢٠٠٧، كانت صادراتها من القمح والأرز واللحوم أكثر من وارداتها. وحتى واردات الهند الكبيرة نسبياً من الزيوت النباتية يلزم النظر فيها في سياق صادراتها الكبيرة بنفس القدر من الكُسب الزيتي. وفي حقيقة الأمر، في حالة الصين والهند على السواء، لا يوجد دليل على حدوث زيادة مفاجئة في واردات البذور الزيتية والجريش والزيوت تشير إلى أنهما ساهمتا في الارتفاع الشديد في أسعارها، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠٠٧ بعد الارتفاع الحاد في أسعار البذور الغذائية (الذرة على وجه الخصوص) الذي حدث قبل عام. ولم تكن الصين والهند هما سبب الارتفاع المفاجئ في أسعار مجموعة الزيوت، ولكن هذا لا يقلل من دورهما ولا يقلل من دور تغيُّر أنماط الاستهلاك بوجه عام بالنسبة للتطورات في أسواق الأغذية في الماضي وفي المستقبل على حد سواء.

استخدام الذرة وصادراتها في الولايات المتحدة الأمريكية

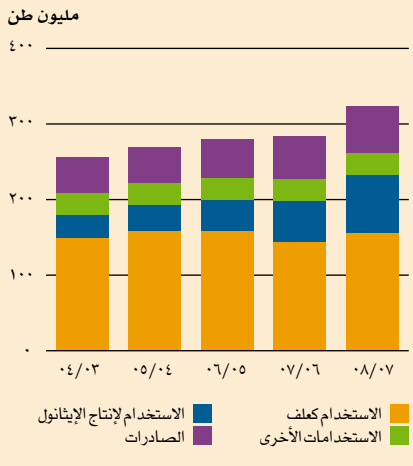

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ماذا عن الوقود الحيوي؟

قد يعني الطلب على سلع زراعية معيّنة، مثل المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي، استخدام كمية أقل من الموارد في إنتاج المحاصيل الغذائية. فإنتاج الوقود الحيوي قد يقلل من توافر السلع الغذائية في السوق لأن الطلب "الفعلي" على البذور الغذائية والسكر أو الزيوت والمواد الغذائية الأساسية الأخرى مثل المواد الأولية التي تُستخدم في إنتاج الوقود، يمكن أن يفوق الطلب على الأغذية حيثما كانت أسعار النفط والمواد الأولية في صالح إنتاج الوقود الحيوي. وقد كان مصدر الطلب الجديد هذا يلعب دوراً هاماً في التأثير على الأسعار. ومن بين جميع السلع الغذائية والعلفية الرئيسية، كان للطلب الإضافي على الذرة (وهو مادة أولية تُستخدم في إنتاج الإيثانول) وبذور اللِّفت (وهو مادة أولية تُستخدم في إنتاج زيت الديزل الحيوي) أقوى تأثير على الأسعار. فعلى سبيل المثال، من الزيادة البالغة ٤٠ مليون طن تقريباً في مجموع استخدام العالم للذرة في عام ٢٠٠٧، استوعبت مصانع إنتاج الإيثانول وحدها ما يقرب من ٣٠ مليون طن. وقد حدث معظم هذا التوسّع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر مُنتج ومصدِّر للذرة في العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثّلت الذرة المستخدمة في إنتاج الإيثانول نحو ٣٠ في المائة من مجموع الاستخدام المحلي للذرة. وقد ساهم هذا في الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية للذرة الذي سجل منذ بداية عام ٢٠٠٧. وكانت شدة رد فعل الأسعار ترتبط أيضاً بسرعة وتيرة تحقُّق هذا الطلب الجديد (في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات في الأغلب) وبتركيزه في الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من ٩٠ في المائة)، وهي مصدِّر رئيسي للذرة. وعالمياً، استُخدمت نسبة تبلغ نحو ١٢ في المائة من مجموع الاستخدام العالمي للذرة في إنتاج الإيثانول في عام ٢٠٠٧، مقارنة بنسبة قدرها ٦٠ في المائة في حالة العلف الحيواني.

وفي الاتحاد الأوروبي، يقدَّر أن قطاع زيت الديزل الحيوي قد استوعب نحو ٦٠ في المائة من إنتاج الدول الأعضاء في الاتحاد من زيوت بذر اللفت في عام ٢٠٠٧، حيث ارتفع إلى نسبة بلغت نحو ٢٥ في المائة من الإنتاج العالمي ونحو ٧٠ في المائة من التجارة العالمية في تلك السلعة في ذلك العام.

ولا تقتصر المسألة على الكمية التي قد تُستخدم من كل محصول في إنتاج الوقود الحيوي بدلاً من استخدامها كغذاء وعلف، بل تشمل حجم المساحة المزروعة التي يمكن تحويلها عن إنتاج محاصيل أخرى إلى إنتاج محاصيل تُستخدم كمادة أولية لإنتاج الوقود الحيوي. فأسعار الذرة المرتفعة منذ منتصف عام ٢٠٠٦ شجّعت بالفعل المزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية على زراعة مزيد من الذرة في عام ٢٠٠٧. وزادت زراعات الذرة بنسبة بلغت نحو ١٨ في المائة. وهذه الزيادة لم تتسن إلا بسبب الانخفاض في المساحات المزروعة بفول الصويا والقمح. وقد أسفر التوسُّع في زراعات الذرة المقرون بالطقس المواتي عن حصاد محصول ذرة وافر جداً في عام ٢٠٠٧، مما مكَّن الولايات المتحدة الأمريكية من تلبية الطلب المحلي، بما في ذلك الطلب من قطاع الإيثانول المتنامي لديها، ومن التصدير أيضاً. بيد أن هذا النجاح الظاهر في ما يتعلق بالذرة كان يخفي تطوراً هاماً آخر، هو انخفاض زراعات القمح وفول الصويا، وانخفاض إنتاجهما بالتالي. وقد كان هذا هو أحد أسباب الزيادات الحادة في أسعارهما. ومع ذلك، لو لم يكن الإنتاج في استراليا قد عانى من سنة أخرى من الجفاف ولو لم يكن الإنتاج في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا قد أعاقه الطقس غير المواتي، من الممكن افتراض أن أسعار البذور الغذائية لم تكن ستزيد بقدر ما زادت.

وسلسلة ردود الفعل هذه تكررت نوعاً ما في عام ٢٠٠٨، ولكن بترتيب معكوس هذه المرة. فالمزارعون في الولايات المتحدة الأمريكية خفّضوا زراعاتهم من الذرة لصالح فول الصويا بسبب أسعاره الأعلى نسبياً. فقد أدت قوة أسعار فول الصويا إلى زيادة كبيرة في المساحة المزروعة بهذا المحصول في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل موسم التسويق ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وهذا الاتجاه تؤكده نسبة سعر فول الصويا مقارنة بالذرة في أسواق العقود الآجلة. ومن منظور تاريخي، كلما اقتربت النسبة من اثنين، يُحبَّذ فول الصويا على الذرة كقاعدة عامة، مما يُسفر عن حدوث تحوّل في المساحة المزروعة عن الذرة إلى فول الصويا. وعندما انخفضت هذه النسبة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، عمد المزارعون إلى زيادة زراعات الذرة زيادة كبيرة. ولكن، عندما كانت هذه النسبة أعلى بكثير من اثنين في موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨، عمد المزارعون إلى التوسع في زراعات فول الصويا بدلاً من ذلك. وقد كانت الزيادات في زراعة فول الصويا تطوراً إيجابياً بالنسبة لسوق فول الصويا، ولكنها تركت سوق الذرة مزعزع التوازن.

وبالنظر إلى قانون الطاقة الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يستمر ارتفاع الطلب على الذرة من جانب قطاع الإيثانول. وإذا انخفض إنتاج الذرة في عام ٢٠٠٩، سيكون من الصعب تصوّر الكيفية التي يمكن بها للولايات المتحدة الأمريكية أن تلبي الطلب كله (الغذاء، والعلف، والوقود، والصادرات) بدون أن تسحب كمية كبيرة من مخزوناتها من الذرة أثناء موسم ٢٠٠٩/٢٠١٠. وسوف تجري عن كثب مراقبة السوق للوقوف على دلائل حدوث ذلك. وفي فترات شُحة الأسواق هذه، قد تقوى أسعار الذرة، مع وجود احتمال قوي في أن يمتد هذا إلى المحاصيل الغذائية والعلفية الرئيسية الأخرى.

وباستثناء إنتاج الإيثانول من قصب السكر في البرازيل، لا يُعتبر إنتاج الوقود الحيوي حالياً قادراً على الصمود اقتصادياً بدون إعانات أو أشكال أخرى من الدعم على صعيد السياسات. وتكاليف إنتاج كل لتر من الوقود الحيوي هي الأدنى بمراحل في حالة الإيثانول البرازيلي الذي يُنتج من قصب السكر، والذي يُعتبر الوقود الحيوي الوحيد الذي يجري باستمرار تسعيره على مستوى أقل من مكافئه من الوقود الأحفوري. وزيت الديزل البرازيلي المُنتج من فول الصويا وإيثانول الولايات المتحدة المُنتج من الذرة هما الأدنى كتكلفة صافية بعد ذلك من حيث إنتاجهما، ولكن في كلتا الحالتين تتجاوز التكاليف سعر الوقود الأحفوري في السوق. وتكاليف إنتاج زيت الديزل الحيوي الأوروبي أعلى من ضعف تكاليف إنتاج الإيثانول البرازيلي، مما يعكس التكاليف الأعلى للمواد الأولية وللتجهيز. ووفقاً لمبادرة الإعانات العالمية، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨ مليار دولار أمريكي على إعانات الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٦، بينما أنفق الاتحاد الأوروبي ٤,٧ مليار دولار أمريكي. وقد شجّعت هذه التدخلات على صعيد السياسات التدافع على إنتاج الوقود الحيوي السائل، ومن ثم أدت إلى زيادة الطلب على منتجات زراعية معيّنة كمواد أولية لإنتاجه. ويجري الآن التشكيك في أحد دوافع هذا الدعم، وهو المنافع البيئية المزعومة للوقود الحيوي مقارنةً بالوقود الأحفوري، مع نشوء أدلة تشير إلى أن الانخفاضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أقل مما كان يُفترض أصلاً في ما يتعلق بأنواع معينة من الوقود الحيوي. ومع ذلك، بينما ما زال تأييد الوقود الحيوي قائماً، سيستمر الطلب الإضافي على المنتجات الزراعية التي ينطوي عليها إنتاجه في دعم أسعارها، مع امتداد تأثيرات ذلك على الأسعار في الأسواق الزراعية الأخرى.

وتتوقف مسائل كثيرة على أسعار النفط. فكلما ارتفعت أسعار النفط، كلما أصبح إنتاج الوقود الحيوي أقدر على الصمود اقتصادياً، وكلما زادت الحاجة إلى المنتجات الزراعية كمواد أولية. وعندما تبلغ أسعار النفط مستوى يصبح عندها الوقود الحيوي قادراً على المنافسة، يزيد الطلب من جانب سوق الطاقة على المنتجات الزراعية كمواد أولية لإنتاج الطاقة، ويدفع هذا الطلب الجديد الأسعار الزراعية إلى أعلى. ومن ثم، تُصبح الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة مترابطة بطريقة جديدة. وبالنظر إلى أن أسواق الطاقة ضخمة بالنسبة إلى الأسواق الزراعية، فإن الطلب من قطاع الوقود الحيوي يمكن، من حيث المبدأ، أن يستوعب أي إنتاج إضافي للمحاصيل التي يمكن استخدامها كمواد أولية، ومن ثم ستحدد سوق الطاقة فعلياً سعراً يمثل حداً أدنى للمنتجات الزراعية وستُحدد أيضاً سعراً يمثّل حدا أقصى لأسعار المنتجات الزراعية عند النقطة التي تكون فيها قد ارتفعت كثيراً بحيث لم يعد الوقود الحيوي قادراً على المنافسة. وستكون طلبات الطاقة، لا طلبات الغذاء، هي التي ستُحدد أسعار المنتجات الزراعية، وستكون أسعار المنتجات الزراعية مرتبطة بأسعار الطاقة. ومن الواضح أن هذا سيكون ابتعاداً رئيسياً عن الكيفية التي كانت تُحدد بها أسعار المنتجات الزراعية في الماضي.

ما هو دور المضاربة؟

لقد تضمّنت المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن ارتفاع أسعار الأغذية اهتماماً متنامياً بالتأثيرات المحتملة للمضاربين والمؤسسات المستثمرة – "المتعاملين غير التجاريين" – الذين يشترون سلعاً زراعية في أسواق العقود الآجلة بعد أن أصبحت العائدات التي تتحقق لهم من الأصول الأخرى أقل جاذبية. وقد كان هناك قدر من القلق من أن المضاربة قد ساهمت في زيادة أسعار الأغذية. وأسفر الاتجاه الهبوطي في الأسواق العالمية للعقارات والأوراق المالية عن تدفق الأموال إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية بحثاً عن تحقيق أرباح من جانب كل من المؤسسات التقليدية مثل الصناديق التحوطية وصناديق المعاشات التقاعدية، ومن جانب الصناديق الأحدث عهداً المرتبطة بالسلع التي يُتجّر بها في البورصات. وقد زاد نشاط التداول العالمي في العقود الآجلة والخيارات بأكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧، زاد هذا النشاط بنسبة بلغت ٣٠ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة. ومن الملاحظ أن حصة المتعاملين غير التجاريين الذين يتخذون مواقف طويلة الأجل في أسواق السلع كانت آخذة في الارتفاع، مما يشير إلى زيادة الاهتمام من جانبهم بشراء العقود الآجلة. ففي خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٨ زاد المتعاملون غير التجاريين من حصتهم في المصالح المفتوحة في أسواق العقود الآجلة للذرة والقمح وفول الصويا بما يقرب من الضعف، مع أن حصتهم في أسواق العقود الآجلة للسكر ظلت دون تغيير إلى حد كبير. والاستثمارات من جانب المؤسسات المستثمرة قد تكون كبيرة، ولكن حجم هذه الاستثمارات في السلع الزراعية لم يكن كبيراً مثل حجم الاستثمارات في ما يتعلق بسلع أخرى مثل المعادن.

حصة المتعاملين التجاريين وغير التجاريين في أسواق العقود الآجلة

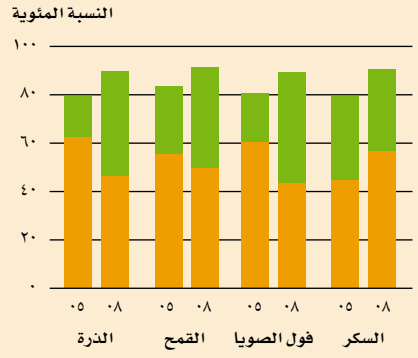

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المضاربة في أسواق السلع الزراعية

توفر عادة أسواق بورصات السلع أدوات لإدارة المخاطر، مثل العقود الآجلة والخيارات، لتمكين المشاركين في الأسواق كالمزارعين والمجهّزين والمنتجين أو المتعاملين – "المتعاملين التجاريين" – من توقّي خطر تقلبات الأسعار في المستقبل. وتساعد هذه الأسواق أيضاً في اكتشاف الأسعار ومن ثم فإنها توفر قدراً من إمكانية التنبؤ في ما يتعلق بالتأكد من الأسعار في المستقبل. والنشاط الآخر المتعلق بالأسواق هو المضاربة التي يقوم بها بصفة رئيسية مضاربون أو مستثمرون أي "متعاملون غير تجاريين". وهذا ينطوي على تحقيق أرباح بالمضاربة على التحركات المستقبلية في سعر أصل من الأصول أو سلعة من السلع.

والمضاربة مهمة لعمل الأسواق بكفاءة لأنها تجلب سيولة إلى السوق وتساعد المزارعين والمشاركين الآخرين على تعويض تعرّضهم لتقلبات الأسعار في المستقبل في الأسواق الفعلية للسلع. إلا أن المضاربة يمكن أن تلعب دوراً مناوئاً في الأسواق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مستويات المضاربة المفرطة إلى تقلبات مفاجئة أو غير معقولة أو إلى تغيرات لا مبرر لها (في اتجاه بعينه) في أسعار السلع. وقد يحدث هذا عندما تكون حصة متزايدة من المصالح المفتوحة (عدد العقود الآجلة المعلّقة) بحوزة مستثمرين مهتمين بتحقيق ربح من تحركات السعر في المستقبل ولا يولون اعتباراً كبيراً لأساسيات طلب وعرض السلع. ومن ثم، فإن تأثير المضاربة المفرطة تكون نتيجته عكسية بالنسبة لأسواق العقود الآجلة لأن خطر تغير الأسعار هو شرط أساسي تحاول هذه الأسواق معالجته. وعلاوة على ذلك، قد تنقل المضاربة المفرطة في أسواق السلع الزراعية إشارات غير ملائمة من الأسواق إلى المنتجين الزراعيين، مما يؤدي إلى عدم تخصيص الموارد بكفاءة.

ويمكن السيطرة على مستوى نشاط المضاربة بتنظيم أسواق السلع. وتكون إحدى طرق ذلك من خلال الحد من عدد العقود الآجلة التي يمكن لمشارك واحد، غير المشارك المؤهل للحصول على إعفاء تحوطي، أن يحصل عليها، مما يحد من قدرة مشارك واحد على التأثير على السوق. ولكن هذا أمر محفوف بالمخاطر لأن التنظيم المفرط قد يدفع بالمضاربين إلى خارج السوق، مما يحرم السوق من السيولة.

ولقد تزامنت الزيادة في حصص المتعاملين غير التجاريين في أسواق الذرة والقمح وفول الصويا مع الزيادة في أسعار هذه السلع في الأسواق الفعلية. وهذا المستوى المرتفع من نشاط المضاربة في أسواق السلع الزراعية في السنوات القليلة الماضية قد دفع بعض المحللين إلى ربط الزيادات في أسعار الأغذية بزيادة المضاربة. ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت المضاربة على السلع الزراعية تدفع الأسعار إلى أعلى أم أن الأسعار التي كانت تزيد على أي حال هي التي تجتذبها. وقد خلصت دراسة أجراها مؤخراً صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار المرتفعة كانت تشجّع بوجه عام تدفقات الأموال الاستثمارية إلى أسواق العقود الآجلة الخاصة بالسلع الزراعية. ومسألة السببية هذه تتطلب إجراء مزيد من البحوث. ويمكن أن توفّر التدفقات الكبيرة من الأموال تفسيراً إضافياً على الأقل لاستمرار الأسعار المرتفعة للأغذية وزيادة تغيرها في ما يبدو. ومرة أخرى، يلزم إجراء المزيد من البحوث. وفي غضون ذلك، يشكّل دور المستثمرين الماليين، إن وُجد، في التأثير على أسعار الأغذية مدعاة للقلق لدرجة أن بعض البلدان نظرت حتى في إجراء تنظيم إضافي لتلك الأسعار.

لا يوجد تفسير منفرد للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية

إن القفزة الحادة في أسعار الأغذية بالدولار الأمريكي، التي بلغت ذروتها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، يمكن أن توصف بأنها أهم ارتفاع حاد في الأسعار منذ سبعينيات القرن العشرين. وقد كان سبب هذا التطور هو اختلالات التوازن بين العرض والطلب في كثير من أسواق السلع الرئيسية، لا سيما الحبوب والبذور الزيتية. ويمكن إيجاد تفسيرات معقولة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على جانب الطلب بالدرجة الأولى. فالقوى المحركة الرئيسية لزيادة الأسعار على جانب العرض تكون عادة قصيرة الأمد وتتعلق بأوجه النقص في الإنتاج وبتدابير السياسات مثل سياسات تقييد الصادرات التي يتبعها المتعاملون الرئيسيون. أما على جانب الطلب، فإن العوامل التي ساهمت في الارتفاع الأخير في الأسعار العالمية للأغذية هي عوامل قليلة. وعلى الاختلاف من العرض، فإن التغيرات التي تحدث على جانب الطلب لا تكون سريعة ولا غير متوقعة بوجه عام. وهذا يرجع إلى أن القوتين الرئيسيتين المحركتين للطلب في أسواق الأغذية، إلى جانب عامل الوقود الحيوي الناشئ، هما النمو السكاني ونمو الدخل. وفي معظم الحالات يُظهر هذان المتغيران الجوهريان تقدماً صعودياً في الطلب يتسم بأنه تدريجي (ومتوقع) ويتيحان، بذلك، للعرض أن يتكيّف. ولا تختلف الحالة أثناء فترة الأسعار المرتفعة الأخيرة عن هذا الاتجاه من حيث أن الطلب على الغذاء وعلى العلف لم يظهر أي زيادة مفاجئة أو غير متوقعة كانت ستستحق نوع زيادات الأسعار التي شهدتها الأسواق.

وحدوث المضاربة وتدفقات الأموال الاستثمارية في أعقاب تزايد الأسعار هو أمر احتماله أكبر من أن تكون تلك المضاربة والتدفقات هي التي تسببت في ذلك التزايد. والتوسع السريع في الطلب على المواد الأولية للوقود الحيوي هو وحده الذي يمثّل ابتعاداً رئيسياً عن التجربة السابقة. ولكن الطلب على الوقود الحيوي وحده لا يمكن أن يفسّر مدى زيادات الأسعار في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨. فقد أدت أسعار النفط القياسية إلى زيادة الاهتمام باستنباط الوقود الحيوي، ولكن كان لها أيضاً أثر كبير بسبب رفعها تكاليف الإنتاج والنقل. وقد تعزز أيضاً الضغط الصعودي على الأسعار من جانب الطلب بفعل المخاوف من احتمال أن يزداد ارتفاع الأسعار وبفعل تزايد الطلب على المخزونات. ولا يمكن أن تعزى الزيادة الحادة في أسعار الأغذية في الأسواق العالمية إلى أي عامل منفرد. فكل سبب من الأسباب التي تُذكر عادة لا يمكن أن يفسّر بمفرده نمط ومدى تحركات الأسعار مؤخراً، إذ أن تزامنها وتآلفها معاً هما مسؤولان عن التغيرات الهائلة التي حدثت. ومع أن فصل تأثير كل منها على حدة يمثّل إشكالية، لا تشير الأدلة إلى الطلب على الوقود الحيوي وأسعار النفط باعتبارهما القوى المحركة الرئيسية.

ومن الممكن استخلاص مؤشر عام للتأثيرات النسبية للعوامل المختلفة على أسعار الأغذية من خلال إجراء عمليات محاكاة باستخدام نموذج Aglink-Cosimo للأسواق الزراعية العالمية، المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويُستخدم هذا النموذج لاستنباط إسقاطات للأسواق على الأجل المتوسط على أساس افتراضات بشأن القيم المستقبلية للمتغيرات الرئيسية التي تؤثر في الأسواق والأسعار[٣]. وتغيير هذه الافتراضات ومقارنة الإسقاطات الناتجة يعطيان مؤشراً لقوة كل تأثير. والافتراضات الرئيسية الخمسة

(٣) Aglink-Cosimo هو نموذج توازن جزئي، وهو مشروع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرد وصف أكثر تفصيلاً لهذه السيناريوهات في تقرير التوقعات الزراعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧ الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (OECD–FAO, 2008). ويوفر نموذج Aglink-Cosimo تصويراً اقتصادياً دينامياً خاصاً بكل سياسة على حدة لنحو ٥٨ من بلدان وأقاليم العالم الرئيسية من حيث الإنتاج والتجارة في ما يتعلق بالسلع الرئيسية الخاصة بالمناطق المعتدلة المناخ وكذلك الأرز والسكر وزيت النخيل. ويُدرج ضمن النموذج الآن الإيثانول وزيت الديزل الحيوي. وهذا النموذج، مثله مثل معظم النماذج من هذا الطراز، تحركه أوجه المرونة، والبارامترات التقنية، والمتغيرات على صعيد السياسات.

حساسية الأسعار العالمية المتوقعة للتغيرات في الفرضيات الرئيسية الخمس، النسبة المئوية للاختلاف عن القيم الأساسية، ٢٠١٧

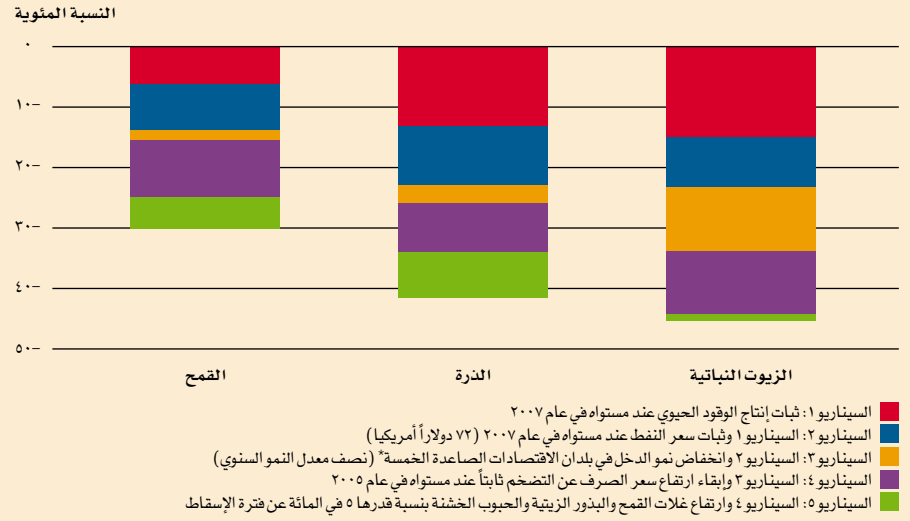

* بلدان الاقتصادات الصاعدة الخمسة:
البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا وجنوب أفريقيا.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إنتاج الحبوب في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

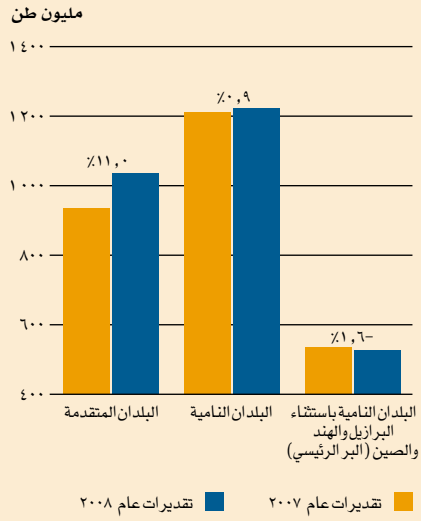

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التي استعرضت هي (١) استخدام البذور الغذائية والزيتية في إنتاج الوقود الحيوي؛ (٢) أسعار البترول؛ (٣) نمو الدخل في الاقتصادات النامية الرئيسية، وهي البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا؛ (٤) سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة إلى عملات جميع البلدان الأخرى؛ (٥) غلات المحاصيل.

وفي ما يتعلق بالحبوب الخشنة والزيوت النباتية، من شأن آفاق الأسعار أن تتأثر كثيرا إذا ظل إنتاج الوقود الحيوي ثابتاً عند مستويات عام ٢٠٠٧. والتغيرات التي تحدث في الطلب على هذه السلع كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي هي مصدر لعدم اليقين بصرف النظر عما إذا كان السبب هو تغيُّر سعر النفط، أو تغيُّر سياسات دعم الوقود الحيوي، أو تطور تكنولوجي جديد يدفع العاملين بعمليات التجهيز إلى شراء مواد أولية مختلفة. وإبقاء إنتاج الوقود الحيوي ثابتاً عند المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٧ يسفر عن حدوث انخفاض بنسبة قدرها ١٢ في المائة في الأسعار المسقطة لعام ٢٠١٧ في ما يتعلق بالحبوب الخشنة، وبنسبة تبلغ نحو ١٥ في المائة في السعر المسقط للزيوت النباتية. ويتضح من السيناريو الثاني أن إسقاطات أسعار القمح والحبوب الخشنة والزيوت النباتية جميعها عالية الحساسية إزاء الافتراضات المتعلقة بأسعار البترول، وستكون أقل بنسبة إضافية تتراوح من ٨ إلى ١٠ في المائة إذا انخفضت أسعار النفط إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٧. أما سيناريو النمو المخفّض في الناتج المحلي الإجمالي فهو يسفر عن أسعار أقل بدرجة متواضعة فقط بالنسبة للقمح والحبوب الخشنة (من ١ إلى ٢ في المائة) من خط الأساس. وفي ما يتعلق بالزيوت النباتية، التي يُفترض أنها تعكس مرونة أكبر للطلب بالنسبة للدخل وتأثيراً أكبر للبلدان الخمسة في التجارة العالمية، يتجاوز فارق السعر المحاكى ١٠ في المائة. والسيناريو الرابع الذي يحاكي دولاراً أمريكياً أقوى يرفع الأسعار بالعملة المحلية في البلدان المصدِّرة، مما يوفِّر حوافز أكبر لزيادة الإمدادات. وفي الوقت نفسه، يؤدي الدولار الأمريكي الأقوى إلى خفض الطلب على الواردات في البلدان المستوردة. وتآلف زيادة المعروض من الصادرات وضعف الطلب على الواردات يفرض ضغطاً هبوطياً إضافياً على الأسعار العالمية. وبحلول عام ٢٠١٧، ستكون أسعار القمح والحبوب الخشنة والزيوت النباتية جميعها أقل بنحو ٥ في المائة من الإسقاط الأساسي المقابل. ويؤدي السيناريو الذي يُفترض فيه أن غلات الحبوب والبذور الزيتية ستكون أعلى بنسبة قدرها ٥ في المائة إلى أسعار مسقطة للقمح والذرة في عام ٢٠١٧ أقل بنسبة قدرها ٦ و٨ في المائة، على التوالي، من القيمة الأساسية المقابلة، ولكنه لا يُحدث سوى فارق ضئيل في ما يتعلق بالأسعار المسقطة للزيوت النباتية.

لماذا انخفضت الأسعار؟

لقد أدى الانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للأغذية منذ يوليو/تموز ٢٠٠٨ إلى عكس مسار ارتفاعها الحاد بنفس القدر حتى بلوغها تلك النقطة ودفعها إلى العودة نحو مستوياتها في عام ٢٠٠٧. والأسباب الأساسية لعكس المسار هذا هي خليط من عوامل تتعلق بالعرض والطلب.

إنتاج الحبوب في البلدان النامية والمتقدمة

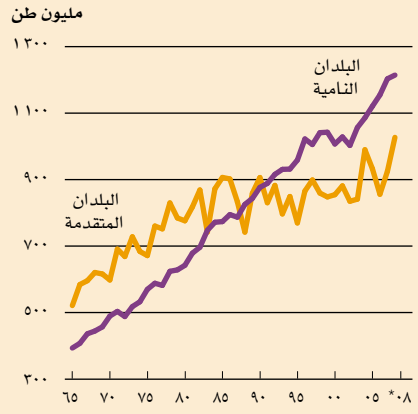

* تنبؤات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

فقد شجّعت الأسعار المرتفعة حدوث توسُّع في الإنتاج العالمي للحبوب. بيد أن هذه الاستجابة على جانب العرض تركّزت في معظمها في البلدان المتقدمة، وتركّزت، في ما يتعلق بالبلدان النامية، في البرازيل والصين والهند. وباستثناء هذه البلدان الثلاثة، انخفض إنتاج الحبوب في حقيقة الأمر بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في البلدان النامية. ولذا، من الواضح أن ارتفاع أسعار الأغذية لم يكن فرصة اغتنمها معظم المزارعين الفقراء في البلدان النامية، فقد كانت استجابتهم على صعيد العرض محدودة في عام ٢٠٠٧ وكانت معدومة تقريباً في عام ٢٠٠٨. وانخفاض أسعار الأغذية ليس له علاقة كبيرة بتزايد الإمدادات العالمية. فتفسيره يكمن بدرجة أكبر في تباطؤ الطلب نتيجة لما أدت إليه الأزمة المالية والركود العالمي الذي

الأزمة المالية والركود وأسعار السلع الزراعية

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة لا تتجاوز ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنسبة بلغت ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد تراكمت أدلة على حدوث ركود عالمي حيث انخفض النمو المسقط في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إلى الصفر أو حتى إلى مستوى سالب. ومن الواضح أن الأزمة المالية والركود العالمي، وهو الأهم، قد ساهما في الانخفاض الهائل في أسعار السلع الزراعية. ولكن من الصعب عزل تأثيرات الأزمة والركود عما هو متوقع من تكيّفات من جانب الأسواق مع ارتفاع الأسعار الظاهر في عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨. وستتأثر الأسواق والأسعار الزراعية على جانبي الطلب والعرض على حد سواء، ليس فقط بسبب الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والطلب بل أيضاً بسبب التغيرات في أسعار الصرف، والتغيرُّات في تكلفة الائتمانات وتوافرها، والتغيُّرات في توافر تمويل خارجي آخر، بما في ذلك المعونة. بيد أن الانخفاض في النمو الاقتصادي العالمي سيكون هو التأثير الرئيسي على أسواق السلع الزراعية وعلى الآفاق الزراعية للبلدان النامية في المستقبل القريب.

وستكون التأثيرات على الطلب على السلع سلبية. فتجربة حالات الركود السابقة تشير إلى أن الطلب على المواد الخام، من قبيل المطاط الطبيعي والألياف، وأسعار تلك المواد سيتعرضان لأكبر وأسرع ضربة، تليها المنتجات الحيوانية التي تُعتبر أوجه مرونتها بالنسبة للدخل أعلى نسبياً. وقد يكون التأثير على أغذية أساسية مثل الحبوب أقل، مع الدفاع عن مستويات الاستهلاك والحفاظ على الطلب. وستواجه البلدان النامية المعتمدة على صادرات المواد الخام والمنتجات الاستوائية مشاكل من حيث ميزان مدفوعاتها في حالة عدم حدوث نقص مماثل أو أقوى في تكلفة الواردات الغذائية التي تعتمد عليها أيضاً بلدان كثيرة. ومن المرجح أن تؤدي حالة عدم اليقين السائدة وما ينجم عنها من توقعات سلبية في الأسواق إلى زيادة خفض الطلب بوجه عام. والآمال التي كانت معقودة على إمكانية استدامة الطلب على السلع واستدامة أسعارها بواسطة معدلات النمو المرتفعة المتواصلة في الصين والهند وغيرهما من الاقتصادات التي تنمو بسرعة في العالم النامي، تبدو الآن أقل قابلية للتحقيق وذلك لأن النمو في تلك البلدان أصبح الآن متوقعا بمعدلات أدنى. وتقيِّد مشكلة توافر الائتمانات والسيولة التجارة الزراعية، مما يشكل ضغطا إضافيا يؤدي إلى هبوط الأسعار الدولية والحد من أحجام التجارة. وستؤدي أسعار النفط الآخذة في الانخفاض إلى تفاقم الضغط الهبوطي على أسعار سلع يمكن استخدامها كمواد أولية في إنتاج الوقود الحيوي. ومع ذلك، فإن التأثير الصافي سيتوقف على تحركات أسعارها بالنسبة إلى النفط وعلى مدى دعم سياسات الوقود الحيوي.

وانخفاض الأسعار بوجه عام هو نبأ سار بالنسبة للمستهلكين، ولكنه سيؤثر على الحوافز التي تدفع المنتجين إلى توظيف الاستثمارات اللازمة لتحقيق مزيد من الأمن الغذائي في الأجلين المتوسط والطويل. ومع انخفاض الحوافز بالنسبة للمنتجين، يمكن توقُّع قدر من التخفيض في الإنتاج، مما يقلل أيضاً من نطاق إعادة بناء مخزونات البذور الغذائية. ومسألة ما إذا كان انخفاض الأسعار هو نبأ سار حقاً بالنسبة للمستهلكين تتوقف على ما يحدث للدخل الذي سينخفض وستنخفض معه العمالة في حالة حدوث ركود على نطاق العالم. وتعتمد أيضاً بلدان نامية كثيرة اعتماداً بالغاً على التحويلات المالية، ومن ثم فإن الاتجاهات الهبوطية في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على الطلب المحلي في البلدان النامية مع انخفاض معدلات عمالة العمال المهاجرين وانخفاض دخلهم. وتوفر التحويلات المالية أيضاً الأموال اللازمة للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في الزراعة.

نشأ عنها من انخفاض في النشاط الاقتصادي، ويكمن أيضاً في هبوط أسعار النفط. وقد كان أكبر تأثير لانخفاض الطلب، على الأقل في البداية، هو التأثير على أسواق وأسعار المواد الخام الزراعية مثل المطاط، وكذلك على أسعار الأغذية.

ومع أن انخفاض أسعار الأغذية هو نبأ سار بالنسبة للمستهلكين، فإنه ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه يعني حل مشاكل نظام الأغذية العالمي. فأغلبية العوامل البالغة الأهمية التي تكمن وراء ارتفاع الأسعار وما نجم عنه من تهديد للأمن الغذائي ما زالت باقية. فإنتاج الأغذية في البلدان النامية لم يشهد أي زيادة كبيرة، ولن تشجّع الحوافز السعرية الأضعف على مزيد من التوسع في الإنتاج في أماكن أخرى. وما زالت المخزونات العالمية من الحبوب منخفضة بحيث تقل نسب مخزونات الحبوب إلى استخدامها في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عن متوسطها على مدى خمس سنوات. ومع أن أسعار النفط انخفضت انخفاضاً هائلاً، ما زال الطلب على الوقود الحيوي قوياً نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية واستخدام طاقة إنتاج الإيثانول الجديدة. وتأثير انخفاض أسعار النفط على الأسعار الزراعية معقَّد.

الإسقاطات المتوسطة الأجل لأسعار سلع مختارة

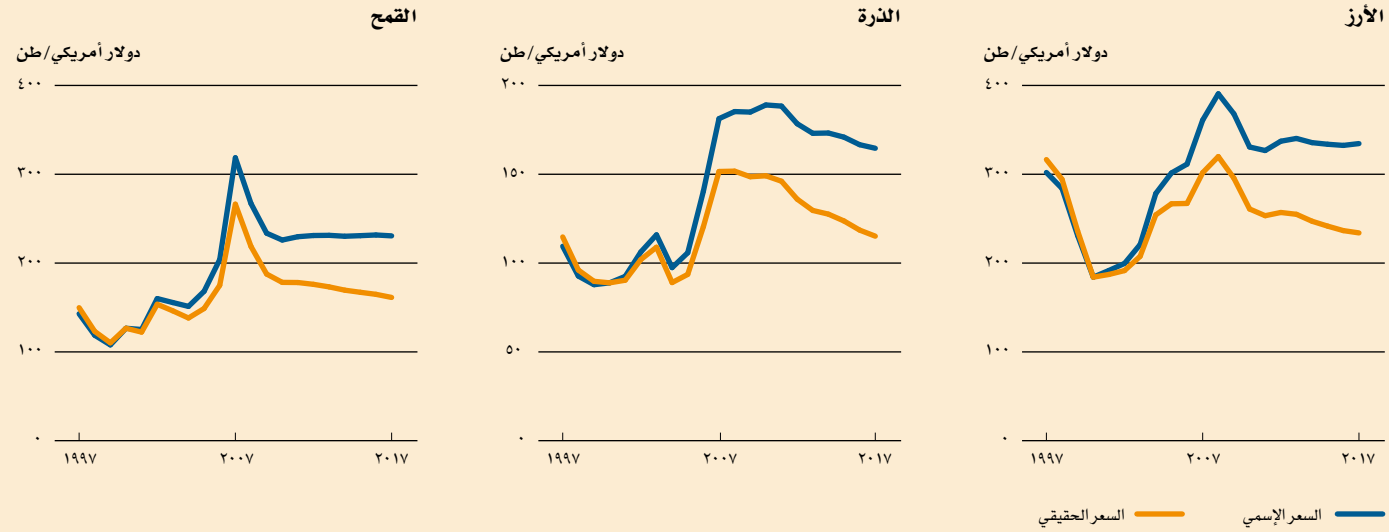

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨.

فانخفاض أسعار النفط يقلل من تكاليف الطاقة والأسمدة ولكنه سيؤدي إلى تفاقم الضغط الهبوطي على أسعار السلع التي تُستخدم كمواد أولية عندما يصبح الوقود الحيوي أقل قدرة على المنافسة. وسيتوقف التأثير الصافي على تحركات الأسعار النسبية بين النفط والمواد الأولية، لا سيما الذرة.

ماذا عن الأجل المتوسط؟

لقد كان الانخفاض في أسعار الأغذية في الأسواق الدولية حاداً ولكن الأسعار ما زالت أعلى كثيراً من المتوسط الذي كانت عليه في السنوات الخمس السابقة. والسؤال الأكبر هو ما إذا كانت الأسعار سيزداد انخفاضها أم أنها ستظل على مستوياتها العالية تاريخياً هذه. فالأسعار انخفضت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ انخفاضاً كبيراً مضاهياً لزيادتها في النصف الأول من العام. وفي أي حالة، من المرجح أن يحدث نوع من تجاوز الحدود، مما يعكس زيادة التقلُّب زيادة كبيرة، ومن ثم فمن الصعب تمييز تكيُّف مع اتجاه جديد. ومع ذلك، فإن بعض العوامل التي ذكرت كتفسيرات للأسعار المرتفعة تشير إلى أنها ستستمر، على العكس من نمط سلوك أسعار السلع في الماضي، حيث كانت الارتفاعات الحادة في الأسعار تدوم فترة قصيرة ثم يعقبها انخفاض يدوم طويلاً. وبوجه أعمّ، وكما ذُكر أعلاه، وباستثناء أسعار النفط الذي يمثّل استثناء كبيراً، ما زالت العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار الأغذية دون تغيير. ولم تزد الإمدادات زيادة كبيرة وما زالت المخزونات منخفضة.

وقد أشار تقرير التوقعات الزراعية للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٧ الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (OECD–FAO, 2008) إلى أن الأسعار الإسمية والحقيقية للسلع الزراعية ستنخفض، على حد سواء، من المستويات القياسية التي كانت قد بلغتها في أوائل عام ٢٠٠٨، ولكنها ستظل أعلى خلال العقد المقبل مقارنةً بالعقد السابق. وهذا الانخفاض قد بدأ بالفعل، ولكنه أسرع مما كان متوقعاً نتيجة للأزمة المالية وللاتجاه الهبوطي في الاقتصاد العالمي. ومدى استمرار ذلك الانخفاض سيتوقف على سرعة الانتعاش من حالة الركود. بيد أن تقرير المنظمتين يشير إلى أن من بين العوامل الأولى في آخر ارتفاع حاد في الأسعار – وهي حالات الجفاف في المناطق الرئيسية المنتجة للبذور الغذائية، وتزايد الطلب على المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع أسعار النفط، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وتغيُّر هيكلية الطلب على السلع، كل ذلك في سياق انخفاض المخزونات – ينطوي البعض منها على عناصر دائمة من المتوقع أن تؤدي إلى استمرار الأسعار الأعلى على مدى السنوات العشر المقبلة. وعلى وجه الخصوص، أشار التقرير إلى الطلب على الوقود الحيوي، وإلى أسعار النفط. ومع أن الغذاء والعلف ما زالا عالمياً، ومن حيث القيمة المطلقة، أكبر مصدرين لنمو الطلب في الزراعة، يوجد الآن طلب سريع النمو على المواد الأولية من جانب قطاع الطاقة الحيوية. فالطلب على الوقود الحيوي هو أكبر مصدر للطلب الجديد منذ عقود، ويُعتبر عاملاً قوياً يدعم التحول الصعودي في أسعار السلع الزراعية. وقد أوجد الوقود الحيوي صلة جديدة بين أسعار المنتجات الزراعية وأسعار النفط، تنطوي أيضاً على إمكانية الخروج عن نمط حدوث انخفاض يدوم طويلا في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية، على الأقل في الأجل المتوسط.

تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية

تأثيرات تصاعد أسعار الأغذية على المستهلكين[٤]

من الواضح أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشد درجاته بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الأغذية المشتراة. فبالنسبة للفقراء في البلدان النامية، قد تمثّل الأغذية نسبة تبلغ ٥٠ في المائة على الأقل وما يصل إلى نسبة تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من ميزانيتهم. ومن ثم، فإن ارتفاع الأسعار لا يؤثر فقط على استهلاكهم الغذائي من حيث الكمية والنوعية، بل يؤثر أيضاً على إنفاقهم بوجه عام. وقد كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الاضطراب الاجتماعي وأعمال الشغب التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية. وقد تركّزت هذه الاضطرابات في الأغلب في المناطق الحضرية. فهذه هي المناطق التي من المحتمل أن يكون الاعتماد فيها على الأغذية المستوردة ويكون التعرُّض للأسعار الدولية للأغذية هما الأعلى، والتي يشعر فيها المستهلكون بعبء تأثير التصاعد الحاد في أسعار الأغذية. بيد أن فقراء الريف يتأثرون أيضاً حتى وإن كان من المحتمل أن تكون صلاتهم بالأسواق الدولية للأغذية أضعف. ويتوقف تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء، بدرجة حاسمة، على ما إذا كانوا بائعي أغذية صافين، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون التأثير إيجابياً من حيث المبدأ، أم مشترين صافين للأغذية، وفي تلك الحالة فإن التأثير سيكون سلبياً بالقطع. وتشير الأدلة إلى أن أغلبية الأسر في العالم النامي، لا سيما الأسر الفقيرة، هي مشترية صافية للأغذية، وهذا يصدق حتى على الأسر الريفية التي تعمل في الأغلب في مجال الزراعة. وسواء كانوا حضريين أو ريفيين، فإن أشد الفقراء فقراً الذين ينفقون أكبر حصة من دخلهم على الأغذية والذين لا تتاح لهم إمكانية الحصول على أصول إنتاجية كالأرض مثلا، هم الذين يعانون أشد المعاناة. والأسر التي تعيلها إناث تُبرز بدرجة غير متناسبة في ما يتعلق بهذين الجانبين، ومن ثم فإن التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية يكون لها أيضاً بُعد جنساني من اللازم معالجته في الاستجابات على صعيد السياسات.

وقد تعيَّن على الأسر الفقيرة، في مواجهة التصاعد الحاد في أسعار الأغذية، أن تعدِّل أنماط استهلاكها للأغذية. ويُقال إن الأسر قللت من استهلاكها من الأغذية أو حاولت أن تبقي عليه بالحد من إنفاقها على أغذية أعلى ثمناً وعلى بنود استهلاكية أخرى غير غذائية. وفي أوساط أشد فئات السكان فقراً، قد يرتفع حتى نصيب الفرد من استهلاك الحبوب على الرغم من تزايد الأسعار، وذلك مع تحوُّل المستهلكين إلى الخضر التي تمثّل الحبوب أساسها. وعلى الرغم من التصاعد الحاد في الأسعار في الأسواق العالمية للسلع (لا سيما المواد الأساسية التي يمكن الاتجّار بها مثل القمح والأرز والذرة)، تُظهر أحدث البيانات بشأن الاستخدام الغذائي لهذه السلع الرئيسية صمود نصيب الفرد من الاستهلاك. ويوجد نفس هذا الاتجاه في معظم بلدان الدخل المنخفض، ومن بينها تلك التي توجد فيها مستويات مرتفعة من نقص التغذية. ولكن هناك أيضاً حالات عاد فيها المستهلكون إلى الأغذية التقليدية بدرجة أكبر عندما زادت تكاليف الحبوب المفضّلة وإن كانت مستوردة.

ارتفاع أسعار الأغذية يساهم في التضخم

يساهم ارتفاع أسعار الأغذية في معدل التضخم العام في معظم البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة. وتمثّل التغيرات في أسعار الأغذية عنصراً مهماً من عناصر معدل التضخم العام، مقيساً بمؤشر أسعار المستهلكين. وهذا متوسط مرجّح للتغيرات في أسعار سلّة ثابتة وتمثيلية للسلع، من بينها الأغذية، مع تجسيد الأوزان المرجحة لأهمية كل سلعة في الميزانية النمطية للأسر. فكلما زادت حصة الغذاء في ميزانية الأسرة، كلما ساهم ارتفاع أسعار الأغذية في التضخم العام. وفي حالة معظم البلدان المتقدمة، تتراوح حصص الإنفاق على الأغذية من ١٠ إلى ٢٠ في المائة. أما في البلدان

(٤) للإطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه التأثيرات انظر حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ (FAO, 2008a).

النامية، فإن حصة الإنفاق على الأغذية في ميزانيات الأسر أعلى كثيراً، حيث تستوعب أكثر من نصف دخل الأسرة في بلدان مثل بنغلاديش وهايتي وكينيا وملاوي.

وعلاوة على فرض عبء ثقيل على تكاليف المعيشة، يمكن أن تكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثيرات أخرى غير مباشرة على التضخم إذا أدت إلى زيادات في الأجور – كانت المطالبات بأجور أعلى هي لُبّ احتجاجات عديدة. وقد يتعيَّن على أي بنك مركزي يستهدف التضخم أن يكبح الضغط التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية عندما يكون التأثير على أسعار سلع غير غذائية كبيراً، وهذا معناه رفع أسعار الفائدة. وقد أصبح ذلك اتجاهاً متزايداً في البلدان النامية، ولكن رفع أسعار الفائدة من شأنه أن يقوِّض الاستثمار، الذي تشتد الحاجة إليه، في قطاعات توفر مخرجاً من الفقر بالنسبة للبلدان الضعيفة، لا سيما قطاع الزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية

على الرغم من الانخفاضات التي حدثت مؤخراً في الأسعار الدولية للأغذية، من المتوقع أن تبلغ التكلفة العالمية للمواد الغذائية الأساسية المستوردة في عام ٢٠٠٨ أكثر من تريليون دولار أمريكي، وهي قيمة أعلى بنحو ٢٥ في المائة مما كانت عليه تلك التكلفة في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة لحدوث زيادات كبيرة في أسعار الأرز والقمح والحبوب الخشنة والزيوت النباتية، وتفاقم ذلك نتيجة لزيادة تكاليف الشحن التي تضاعفت تقريباً في ما يتعلق بكثير من الطرق.

مؤشرات مختارة لأسعار المستهلكين السنوية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨

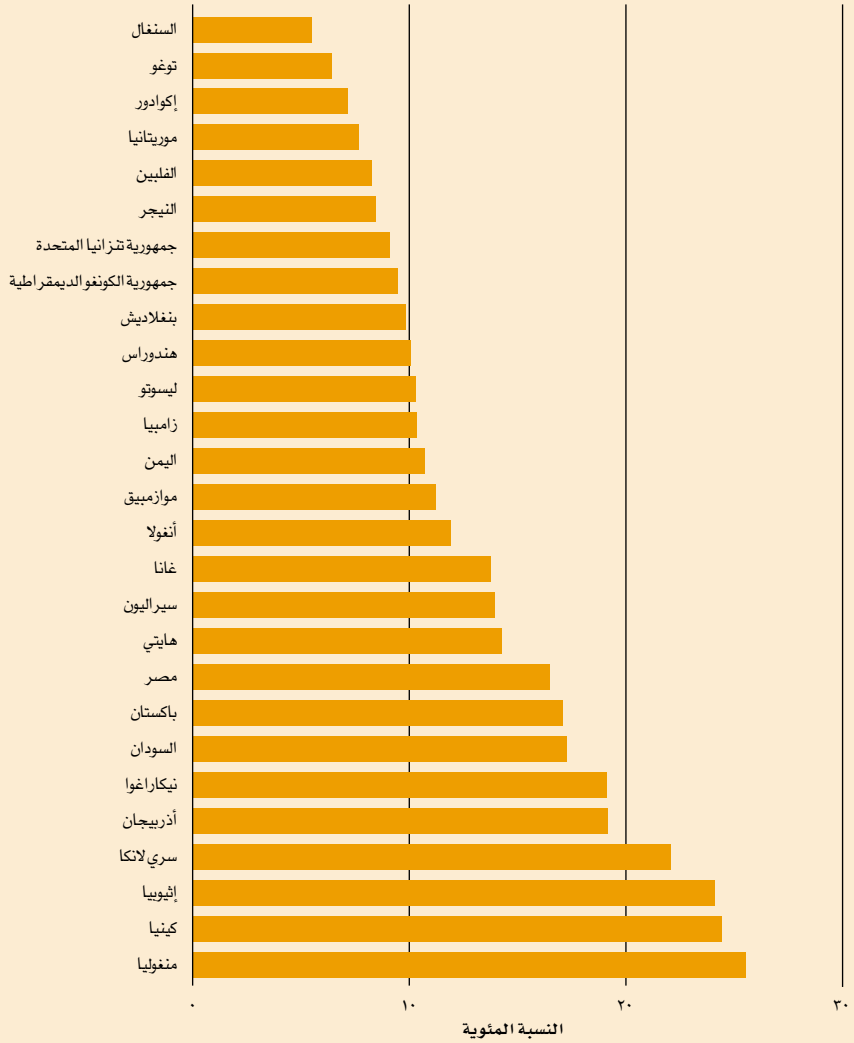

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

فواتير الواردات الغذائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

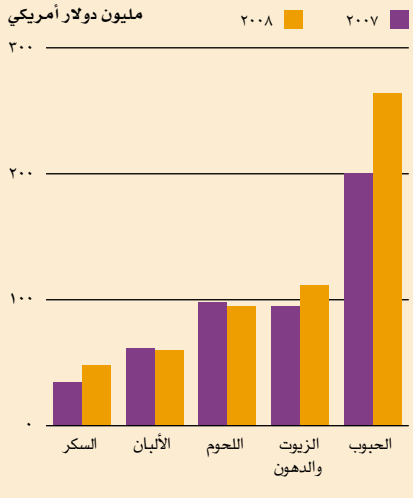

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

فواتير الواردات الغذائية للبلدان المتقدمة والنامية

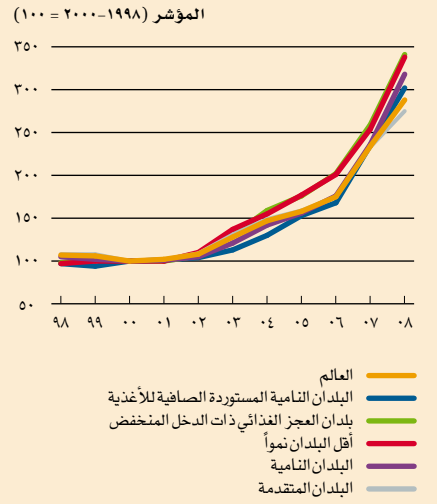

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التغيرات في التنبؤات المتعلقة بفواتير الواردات الغذائية العالمية بحسب النوع، عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧

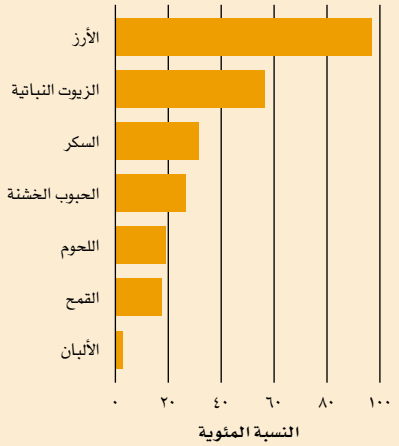

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وكثرة من أشد البلدان فقراً هي مستوردة للأغذية، حيث تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات من الحبوب. وارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية وحدوث مشكلة في ميزان المدفوعات. وقد كان مجموع تكلفة الواردات الغذائية بالنسبة للبلدان النامية أعلى بالفعل بنسبة قدرها ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ مما كان عليه في عام ٢٠٠٦، وأصبحت الآن الفواتير السنوية للواردات الغذائية الخاصة ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أكثر من ضعف المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وعلى الصعيد القطري، يتوقف تأثير ارتفاع أسعار السلع، ضمن جملة أمور أخرى، على ما

التغيرات في التنبؤات المتعلقة بفواتير الواردات الغذائية لبلدان مختارة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧

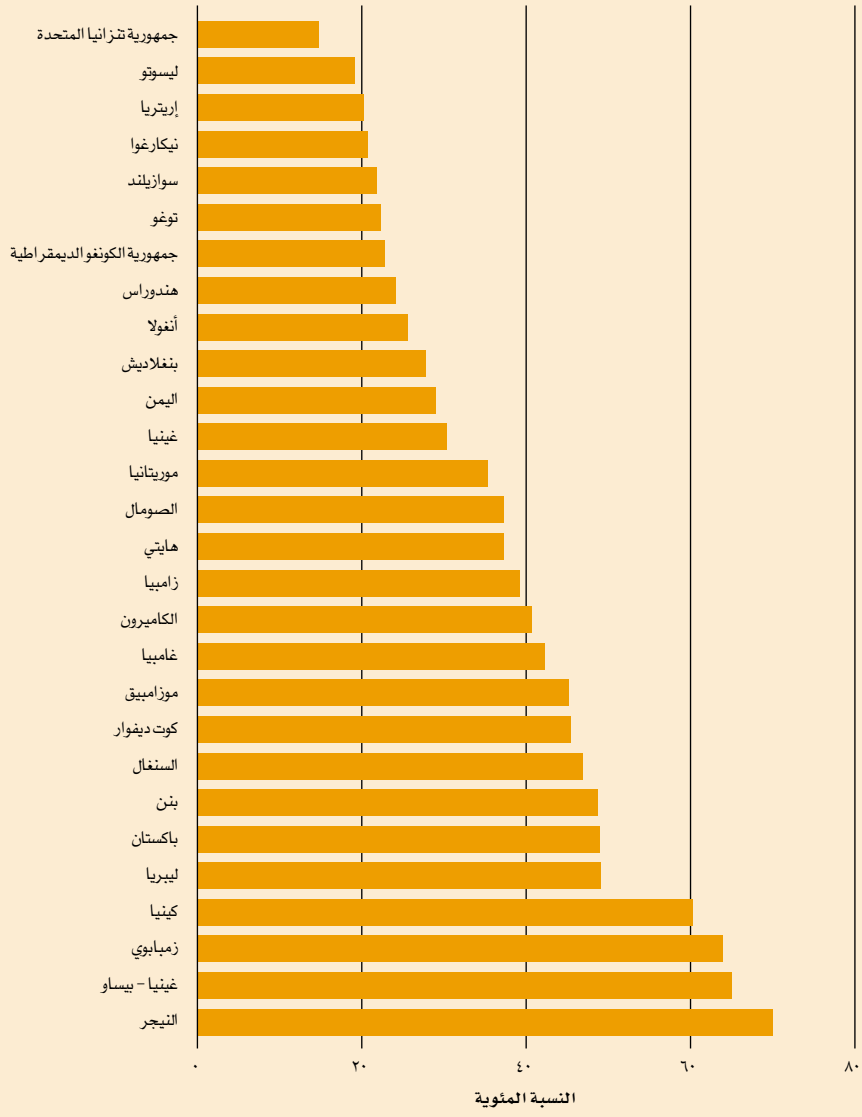

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

إذا كان البلد مستورِداً أم مصدِّراً، وما يستورده أو يصدّره، وسياسته التجارية، وسياسته بشأن سعر الصرف. والبلدان الأكثر تعرُّضاً للخطر هي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على واردات من الحبوب تتزايد تكلفتها (تمثّل في بعض الحالات ما يصل إلى ٨٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية) وعلى صادرات منتجات استوائية أو مواد خام زراعية كانت الزيادة في أسعارها أقل، وبعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي أو تقل قيمتها مقابله. ومن الواضح أن حالة البلدان التي تعاني بالإضافة إلى ذلك انعدام الأمن الغذائي (بمعنى أن أكثر من ٣٠ في المائة من سكانها يعانون نقص التغذية) والمستوردة الصافية للوقود، هي حالة محفوفة بخطر بالغ. وهناك أكثر من ٢٠ بلداً نامياً يتسم بهذه الخصائص، و١٦ على الأقل منها موجودة في أفريقيا.

ومن الواضح أن أشد البلدان ضعفاً هي التي تحمّلت أعلى عبء لزيادة تكلفة الأغذية المستوردة، حيث كان مجموع نفقات بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أعلى بنسبة بلغت نحو ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ مما كان عليه في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثّل أكبر زيادة سنوية مسجّلة. ومقارنةً بالبلدان النامية الأخرى، تميل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض إلى أن يكون لديها بالفعل عجز أكبر في الحساب الجاري كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، وتُنفق حصة أكبر كثيراً من قيمة صادراتها السلعية لاستيراد الأغذية، ويكون الدخل الفردي فيها أقل[٥]. وقد شهدت غالبية تلك البلدان انخفاضاً في قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى مزيد من الزيادة في تكلفة وارداتها الغذائية. وتجد هذه البلدان نفسها تحت ضغط اقتصادي من جميع الجوانب.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون للأزمة المالية انعكاسات خطيرة بالنسبة للأمن الغذائي في كثير من البلدان النامية. فالوضع الائتماني المتأزم قد يقيِّد حصول البلدان الفقيرة على التمويل، مما يحد من قدرتها على استيراد الأغذية. وقد تواجه بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض صعوبة على وجه الخصوص في تمويل احتياجاتها من واردات الحبوب من خلال الدين، وقد تواجه ضغطاً مالياً أكبر.

(٥) في المتوسط، كان نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أقل كثيراً (٢١٣ ٢ دولاراً أمريكياً) مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى (٤٥٣ ٧ دولاراً أمريكياً) في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

المستهلكون يخسرون فهل يكسب المنتجون؟

من الواضح أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستهلكين هو تأثير سلبي بالقطع. ولكن، من حيث المبدأ، ينبغي أن يكون ارتفاع الأسعار بمثابة نبأ سار بالنسبة للمزارعين في مختلف أنحاء العالم. فارتفاع أسعار الأغذية ينطوي على تحسين الحوافز بالنسبة لأولئك الذين ينتجون المنتجات المعيّنة ذات الأسعار المرتفعة. ومن حيث المبدأ أيضاً، تؤدي أسعار الأغذية الأعلى إلى زيادة الأموال المتاحة للمنتجين من أجل الاستثمار، مما يفضي إلى زيادة النمو الزراعي وإلى الحد من الفقر. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار أسعار الأغذية الأعلى بمثابة فرصة لتحقيق مكاسب استثنائية على الأقل بالنسبة للبعض. ويمثّل الحصول على وسائل الإنتاج والأصول من قبيل الأراضي عاملاً بالغ الأهمية في تحديد من الذي يجني منافع أسعار الأغذية الأعلى. وسيستفيد كبار حائزي الأراضي أكبر استفادة. ومن المرجح أيضاً أن تستفيد الأسر المتخصصة بشدة في الزراعة، وإن كانت هذه الأسر تشكّل نسبة ضئيلة نوعاً ما من السكان، مقارنةً ببقية الأسر. ولكن، هل يستجيب المنتجون لزيادة العرض؟ يبدو أن ارتفاع أسعار الأغذية لم يشكل فرصة بالنسبة لمعظم مزارعي البلدان النامية، ولم تتحقق استجابة على جانب العرض. فكما ورد سابقاً، على الرغم من الزيادات الضخمة في الأسعار، لم يزد إنتاج البلدان النامية من الحبوب إلا بأقل من واحد في المائة في عام ٢٠٠٨، بل انخفض فعلاً في الأغلبية الساحقة منها. ولم تتحقق ببساطة الاستجابة المأمولة على جانب العرض. وفهم أسباب ذلك، ومن ثم ما يلزم عمله لتحفيز الاستجابة على جانب العرض، هما قضيتان حاسمتان على صعيد الاستراتيجيات والسياسات. ويتناول الجزء الثاني من هذا التقرير هاتين القضيتين بالتفصيل.

تعرض بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض للمخاطر بحسب عوامل الخطر

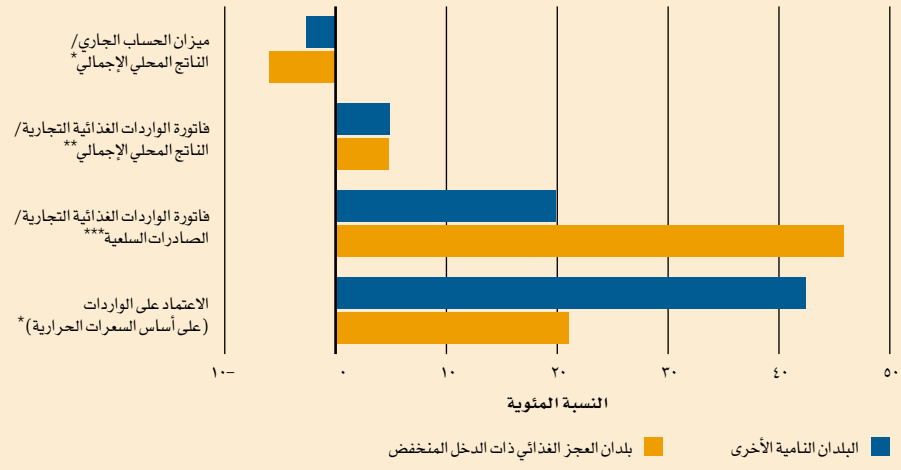

ملاحظة: الفروق في الفئات تعني ما يلي:
* = كبيرة عند مستوى ٥ في المائة؛ ** = ليست كبيرة إحصائياً؛ *** = كبيرة عند مستوى ١٠ في المائة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.